وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

صـــالح و"الأفغان العـرب"

هكذا أجهض تحالف الاستبداد والإرهاب مشـــروع الدولة الوطنية في اليمـــن ..

قراءة في ســنوات الدم 1990م-1994م

أنس القاضي

WWW.SABA.YE

صـالح و"الأفغان العـــرب"

هكذا أجهض تحالف الاستبداد والإرهاب مشـــروع الدولة الوطنيـة في اليمـــــن ..

قراءة في سنوات الدم 1990م-1994م

أنـــس القاضي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحـــوث والمعلومات

أكتوبر 2025م - ربيع الآخر 1447هـ

الجمهورية اليمنية - صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحوث والمعلومات

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتـــــويات

الملخص التنفيذي..... 04

المقدمة 06

المحور الأول: سياق الوحدة والتحولات السياسية..... 08

المحور الثاني: سياسة الاغتيالات 10

الجدول الزمني للاغتيالات ومحاولات الاغتيال (1990-1995)..... 12

تحليل البيانات 18

المحور الثالث التحالف السلطوي والخطاب التكفيري..... 19

المحور الرابع "تنظيم الجهاد" تحالف علي صالح والفضلي والزنداني..... 24

الدولة والأجهزة الأمنية 29

المحور الخامس: النتائج 32

الخاتمة..... 35

المصادر والمراجع:..... 36

المرفقات..... 38

(أ) بعض من صور الشهداء: 38

(ب) بعض من عناوين الصحف الصادرة في تلك الفترة:..... 39

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الاغتيالات السياسية في اليمن خلال المرحلة الانتقالية (1990م-1994م) بوصفها إحدى أخطر الممارسات التي أسهمت في إجهاض مشروع الدولة الوطنية الحديثة بعد إعلان الوحدة اليمنية، وتحويل مسارها من تجربة ديمقراطية واعدة إلى نظامٍ استبدادي قائم على التحالف بين السلطة والإرهاب التكفيري.

تعتمد الدراسة مقاربة تاريخية-تحليلية تتبّع أحداث الاغتيالات ومواقعها وسياقاتها السياسية، وتُفكّك الخطاب التكفيري الذي رافقها وشكّل غطاءً أيديولوجياً لها، كما تكشف عن دور الدولة وأجهزتها الأمنية في تنظيم تلك العمليات، وعن علاقة الرئيس "علي عبدالله صالح" بشبكة الإرهاب وبتوطين ما عُرف بـ"الأفغان العرب" في الداخل اليمني، بهدف استخدامهم كأداةٍ لتصفية الخصوم السياسيين، كما تتناول الدراسة الأبعاد الإقليمية والدولية التي وفّرت غطاءً لتلك السياسة الإجرامية.

تشير المعلومات إلى أن أكثر من 150 عملية اغتيال ومحاولة تصفية استهدفت كوادر الحزب الاشتراكي اليمني وقيادات وطنية وشخصيات بارزة، مثّلت نهجاً سياسياً منظّماً استخدمته السلطة بقيادة "علي صالح" بالتحالف مع القيادات الدينية التكفيرية والإرهابيين العائدين من أفغانستان، في إطار تنسيق أمني بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح.

قاد هذا التحالف الرجعي: "علي صالح"، "عبدالمجيد الزنداني"، و"طارق الفضلي"، الذين شكّلوا معاً النواة الأولى "للتحالف السلطوي-التكفيري"، وهو التحالف الذي أعاد توزيع موازين القوة داخل الدولة لصالح النُخب على حساب الشعب، وفتح المجال أمام توظيف الإرهاب في السياسة.

لقد طالت الاغتيالات شخصيات علمية وسياسية بارزة مثل العلامة محمد أحمد الحوثي، وحسن الحريبي، وماجد مرشد سيف، وتعرّض العلامة بدر الدين الحوثي لمحاولات اغتيال متكررة. كما استمر هذا النهج بعد انتهاء المرحلة الانتقالية ليشمل جار الله عمر، ويحيى محمد المتوكل، ومجاهد أبو شوارب، وحسين بدر الدين الحوثي، في رسائل واضحة بأن السلطة ماضية في تصفية أي قوى وطنية تحمل مشروعاً معارضاً أو تُشكّل خطراً محتملاً على منظومة "التوريث " التي كان النظام يسعى لترسيخها.

وأظهرت الدراسة أن مؤسسات الدولة لم تكن عاجزة عن مواجهة هذه الظاهرة، بل شريكاً فاعلاً فيها؛ إذ شاركت الأجهزة الأمنية في التستّر على الجناة، وسهّلت هروبهم، بل دمجت عناصر الإرهاب في الجيش والأمن والمؤتمر الشعبي العام.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، بيّنت الدراسة أن السعودية قدمت دعماً مادياً ولوجستياً للجماعات الدينية المتطرفة، وأن الولايات المتحدة تبنّت مقاربة براغماتية تغضّ الطرف عن نشاط الإرهاب في اليمن طالما أنه موجّه ضد اليسار وضد القوى الوطنية التقدمية. هذا الموقف المزدوج أسهم في تمكين النظام اليمني من الاستمرار في سياسة القمع والاغتيال لاحقاً تحت غطاء "مكافحة الإرهاب".

خلُصت الدراسة إلى أن سياسة الاغتيالات أسهمت في شلّ الحزب الاشتراكي اليمني وإضعاف القوى الوطنية، وأعادت إنتاج منظومة الحكم الاستبدادي-التكفيري على حساب مشروع الدولة الوطنية الحديثة. وقد أدّت إلى تفكك الهوية الوطنية الجامعة، وصعود العصبيات القبلية والمذهبية، وتكريس ثقافة الخوف، ما مهّد الطريق لحرب 1994م وما تبعها من دورات عنفٍ واحتجاجات، من حروب صعدة الست (2004م-2009م)، إلى انفجار الحراك الجنوبي (2007م)، وصولاً إلى الثورة الشعبية عام 2011م. والعدوان والحرب والحصار القائم منذ العام 2015م.

تصل الدراسة إلى أن سياسة الاغتيالات مثّلت لحظة تأسيسية لمسار طويل من الانقسام والعنف ما تزال تبعاته ماثلة حتى اليوم. وأن أي مشروع وطني مستقبلي في اليمن لن ينجح ما لم يبدأ من كشف الحقيقة ومحاسبة المتورطين، والاعتراف بضحايا تلك المرحلة كجزء من ذاكرة العدالة الوطنية، وإطلاق مشروع عدالة انتقالية شاملة، تُعيد الاعتبار للمظلومين، وتُفكّك بُنية التحالف السلطوي-التكفيري الذي ما زال يحظى برعايةٍ إقليمية حتى اللحظة.

إن إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة لن تتحقق إلا عبر عقدٍ اجتماعي جديد يؤسس لعدالة اجتماعية حقيقية، ومواطنة متساوية، وتعددية سياسية في ظل سيادة وطنية كاملة تضع حدّاً لتاريخ الدم والارتهان للخارج، وتفتح أفقاً جديداً لدولةٍ لكل اليمنيين.

المقـــدمة

مثلت ظاهرة الاغتيالات السياسية في اليمن مطلع التسعينيات واحدة من أخطر المحطات في مسار الدولة الحديثة، إذ لم تكن تلك العمليات مجرد جرائم جنائية معزولة أو صراعات شخصية عابرة، بل اتخذت طابعاً ممنهجاً ارتبط مباشرةً بالتحولات العميقة التي رافقت إعلان الوحدة اليمنية عام 1990م وما تلاها من انتقال نحو التعددية السياسية، لقد برزت الاغتيالات كأداة استراتيجية لإعادة تشكيل موازين القوى، ووسيلة لإقصاء الخصوم السياسيين وإضعافهم، الأمر الذي ترك بصماته على مستقبل الجمهورية اليمنية برمّته.

لقد انطلقت هذه الدراسة من إدراك أن الاغتيالات ليست فعلاً أمنياً طارئاً، بل سياسياً بامتياز، تجسّدت في التحالف الذي جمع السلطة الحاكمة بقيادة الفريق "علي صالح" مع القوى الإخوانية والسلفية الوهابية والنخب المشيخية القبلية الموالية للسعودية، والجماعات الإرهابية العائدة من أفغانستان. هذا التحالف وظّف التكفير الديني والعنف المسلّح لتقويض الحزب الاشتراكي اليمني، الذي دخل مشروع الوحدة شريكاً مكافئاً ومعبراً سياسياً عن المجتمع اليمني في "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، قبل أن يُقصى بالعنف ويحدث الاختلال السياسي في الجمهورية اليمنية.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج ظاهرة كان لها دور تأسيسي في إعادة إنتاج الاستبداد في دولة الوحدة، أي أن الدراسة لا تنحصر فيما حدث من ظلم للحزب الاشتراكي، فهو هنا نموذجاً للدراسة، أما قضية الدراسة فهي ظاهرة استخدام الإرهاب من قبل السلطة في إخضاع الشعب وقواه الحية والأحزاب والمكونات والشخصيات المعارضة، إذ لم تُغتل الشخصيات السياسية والفكرية فحسب، بل اغتيل معها مشروع الدولة الحديثة، كما أن انعكاسات هذه السياسة تجاوزت حدود المرحلة الانتقالية لتشكل خلفية مباشرة لحرب صيف عام 1994م، وتمتد آثارها إلى الحروب اللاحقة في صعدة، وتفكيك العملية السياسية، وصولاً إلى الاحتجاجات الشعبية الثورية عام 2011م.

تهدف الدراسة إلى:

1. رصد وتوثيق أبرز الاغتيالات السياسية التي جرت بين 1990-1995، مع إبراز سياقها التاريخي، وكيف تم توظيفها في العملية السياسية لخدمة السلطة القائمة.
2. تحليل الخطاب التكفيري الذي شكّل غطاءً أيديولوجياً لهذه العمليات، من خلال فتاوى وتصريحات قادة التيار الإسلامي التكفيري.

3. فهم دور الدولة وأجهزتها الأمنية في تلك المرحلة كفاعل مركزي في إدارة العنف وتمكينه.

4. تتبّع التداعيات البنيوية لهذه الاغتيالات على بنية الدولة والمجتمع والسيادة الوطنية.

أما من حيث المنهجية، فقد اعتمد البحث مقاربة تاريخية-تحليلية تستند إلى مجموعة من المصادر المتنوعة: مذكرات القادة السياسيين، الوثائق الحزبية، تقارير حقوقية، التغطيات الصحفية، إضافة إلى شهادات من مقابلات مباشرة.

وبذلك، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على وصف الوقائع، بل تسعى إلى تفكيك آليات عمل السلطة اليمنية في تلك الفترة، وفهم كيف تحولت الاغتيالات إلى أداة في الصراع السياسي، وكيف أسهمت في إجهاض مشروع الدولة الوطنية الحديثة، وإعادة إنتاج الاستبداد وتقويه جذوره.

وقد واجهت الدراسة من ناحية التوثيق صعوبة في حصر كل أسماء ضحايا الاغتيالات، فغالبيتها لم تنشر في الصحافة، ولاحقاً لم تقدُم الصحف ومراكز البحوث على فتح هذا الملف الحساس، لسيادة مناخ الاستبداد.

المحور الأول: سياق الوحدة والتحولات السياسية

لقد شكّل إعلان الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م حدثاً استثنائياً في التاريخ العربي المعاصر، ليس فقط لأنه جمع شطرين من بلدٍ واحد انقسما عقوداً طويلة بسبب الاستعمار الأجنبي والتفكك الإقطاعي السلاطيني، بل لأنه مثّل لحظة سياسية حملت وعوداً كبيرة بتجاوز الاستبداد وما ترافق مع ثورتي سبتمبر وأكتوبر من تجاوزات وما رافق الحرب الباردة من استقطابات، وبناء دولة حديثة مدنية قائمة على التعدد السياسي والتنوع الفكري والمذهبي، بعيداً عن الإقصاء التي تعرضت له تيارات سياسية وفكرية ومذهبية إبّان حكم المؤتمر الشعبي العام لليمن العربية سابقا ، والحزب الإشتراكي اليمني لليمن الديمقراطية سابقاً.

غير أن هذا التحول الجذري جرى في ظروف داخلية وإقليمية بالغة التعقيد، انعكست سلباً على فرص نجاحه، بل مهّدت الطريق لانحراف المرحلة الانتقالية نحو العنف السياسي بدأ بالاغتيالات والذي بلغ ذروته في حرب 1994م والذي كان يُديره الرئيس "علي عبد الله صالح" كرئيس للبلد الموحّد.

فعلى المستوى البنيوي، جاءت الوحدة بين نظامين غير متكافئين: في الجنوب دولة مؤسسية حديثة نسبياً، ورثت تجربة الحزب الاشتراكي في إدارة الدولة على أسس مركزية وبيروقراطية منظمة؛ وفي الشمال سلطة تقليدية ذات بُعد عسكري ودويلات داخل الدولة، تتركز بيد الرئيس وحلفائه من المشايخ والقيادات العسكرية، هذا الاختلاف الجذري جعل من عملية الاندماج السياسي والإداري مهمة صعبة، إذ اصطدمت البنية المؤسسية الحديثة نسبياً في عدن بواقع سلطوي-قبلي في صنعاء تطور بشكل رجعي من فترة ما بعد اغتيال الحمدي 1977م، فلم يكن مؤهلاً-أي النظام في صنعاء لا المجتمع- للتعايش مع آليات الديمقراطية أو مع الشراكة الوطنية واستيعاب كل اليمنيين.

كما تزامن إعلان الوحدة مع متغيرات إقليمية خطيرة، أبرزها اندلاع أزمة الخليج الثانية عام 1990م وما ترتب عليها من موقف يمني معارض للتدخل العسكري الدولي ضد العراق، وهو الموقف الذي كلّف اليمن ثمناً باهظاً تمثّل في طرد المغتربين اليمنيين من السعودية ودول الخليج. وقد أدى هذا الطرد الجماعي إلى أزمة اقتصادية خانقة، إذ ارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل غير مسبوق، وتزايدت الضغوط الاجتماعية على الدولة الوليدة، فانعكست في مؤتمرات جماهيره في مختلف المحافظات أزّمت الوضع السياسي في البلد، وهو ما جعل من المشروع الديمقراطي عبئاً إضافياً على سلطة لم تملك رؤية اقتصادية أو مؤسساتية لمعالجة هذا الانهيار المفاجئ ولا مقدرة على استيعاب الاحتجاجات الاجتماعية والمؤتمرات الجماهيرية التي برزت.

إلى جانب ذلك، جاءت الوحدة مقرونة بفتح باب التعددية السياسية والحزبية والصحفية بشكل غير مسبوق في تاريخ اليمن، فقد انتقلت البلاد خلال فترة وجيزة من وضع الحزب الواحد في الجنوب وحكم الأفراد في الشمال، إلى فضاء سياسي مفتوح فيه عشرات الأحزاب والصحف والنقابات.

غير أن هذا الانفتاح السريع لم يكن مصحوباً بتجربة ديمقراطية متراكمة أو ثقافة سياسية راسخة، فبدت التعددية وكأنها انفجار غير منضبط أكثر منها انتقالاً طبيعياً، وقد استغلت القوى التقليدية هذا الهامش لتكريس حضورها من خلال تعبئة دينية تكفيرية ضد مشروع دستور الوحدة، بدلاً من الانخراط في بناء قواعد ديمقراطية حقيقية.

في انتخابات 1993م، التي مثّلت أول اختبار للعملية الديمقراطية، برزت التوازنات الجديدة: المؤتمر الشعبي العام حصد 122 مقعداً، والإصلاح 62 مقعداً، مقابل 56 مقعداً للاشتراكي. هذه النتيجة لم تعكس فقط حجم القوى على الأرض، بل أظهرت أن التحالف بين المؤتمر والإصلاح استطاع أن يستخدم الخطاب الديني والقبلي والاغتيالات المنظمة لتقويض الاشتراكي، وإضعاف قدرته على لعب دور الشريك المتكافئ في السلطة، إضافة إلى إشكالية احتساب النقاط القائم على الدوائر، لا التمثيل النسبي، (ومع ذلك فقد كانت الانتخابات الوحيدة في تاريخ اليمن التي فيها تنافس جدّي وقدر من الشفافية مقارنة ببقية الجولات الانتخابية اللاحقة في ظل اختلال التوازن السياسي).

وهكذا، لم تعد المرحلة الانتقالية ساحة لتجربة ديمقراطية ناشئة، بل تحولت تدريجياً إلى ميدان صراع غير متكافئ، تُستخدم فيه أدوات العنف والتكفير والتصفية الجسدية لإعادة هندسة المشهد السياسي، وهي مرحلة يمكن تسميتها بمرحلة "الهيلوكسات" الأداة الأساسية في الاغتيالات، الأسبق من مرحلة "المترات" 2012م - 2014م، (وقد مثّل إرهابيو "المترات"، الجيل الثاني من "إرهابي الهيلوكسات")

إن قراءة هذا السياق تكشف أن فشل المرحلة الانتقالية لم يكن حادثاً عارضاً، بل نتيجة مباشرة لاختلالات بنيوية واقتصادية وسياسية تراكمت منذ اللحظة الأولى للوحدة؛ فالتفاوت بين بنيتي الدولتين، والأزمة الاقتصادية الخانقة، والانفلات غير المنضبط للتعددية السياسية، كلها عناصر التقت لتجعل من الديمقراطية الوليدة مشروعاً هشّاً، سرعان ما استحوذ عليه تحالف القوى التقليدية.

ومن هنا يصبح مفهوماً كيف مهّد هذا السياق لانطلاق سياسة الاغتيالات التي انتهجها "علي صالح وحليفه الزنداني وطارق الفضلي وبن لادن"، ليس بوصفها جرائم معزولة، بل كأداة مكمّلة لعملية إعادة إنتاج الاستبداد في ثوب جديد، والإشارة إلى الظروف الموضوعية التي رافقت الوحدة لا يعني تبرير الإرهاب، فقد كان بالمقدور مواجهة التحديات الموضوعية بسياسة العدالة والحوار والمشاركة الوطنية، إلا أن الرئيس "علي عبدالله صالح" فضّل أن يُدير المرحلة بالعنف والإرهاب.

المحور الثاني: سياسة الاغتيالات

شكّلت الاغتيالات السياسية التي شهدها اليمن بين عامي 1990م و1995م أحد أخطر مظاهر الانحراف في المرحلة الانتقالية التي أعقبت إعلان الوحدة، إذ لم تكن مجرد حوادث معزولة أو جرائم فردية ناتجة عن صراعات شخصية، بل اتخذت طابعاً ممنهجاً ارتبط بمشروع سياسي واضح هدفه إضعاف الحزب الاشتراكي اليمني وشلّ القوى الوطنية المؤيدة لمشروع الدولة الحديثة العادلة.

لقد مثّلت هذه الاغتيالات الوجه العنيف للتحالف السلطوي-الإرهابي، الذي تشكّل حول الرئيس "علي عبدالله صالح" و"حزب الإصلاح" و"الجماعات التكفيرية القادمة من أفغانستان"، وهو التحالف الذي رأى في الديمقراطية والتعددية السياسية تهديداً مباشراً لمصالحه القائمة على احتكار السلطة والثروة واحتكار الدين والسياسة.

منذ الأشهر الأولى للوحدة اليمنية، جاءت الضربة الأولى باغتيال حمود الحطباني القيادي الاشتراكي في الجوف، ثم حسن الحريبي، القيادي في حزب التجمع الوحدوي اليمني (اليساري) عند محاولة اغتيال الأمين العام للتجمع عمر الجاوي، ثم اغتيال العلامة محمد أحمد الحوثي عضو الحزب الاشتراكي في محافظة عمران والذي كان صوتاً مقاوماً للوهابية في عمران وصعدة، مثّلت هذه العملية رسالة سياسية واضحة بأن الحزب الاشتراكي - الذي دخل شريكاً في السلطة والذي كان يُوَاجه بالقمع إبان نشاطه السري- بأنه لن يُسمح له بالاستفادة من النشاط السياسي العلني لطرح مشروعه السياسي، دون أن يواجه سياسة تصفية جسدية.

تلتها عمليات اغتيال بصورة دورية استهدفت الكوادر الفاعلة في الحزب على المستوى المركزي في صنعاء وعلى مستوى القرى والمدن والمديريات، وقد جرت هذه العمليات في مناطق تخضع لرقابة الأجهزة الأمنية ولنفوذ قبلي للقوى النافذة الشريكة لصالح كبيت الأحمر.

لم يكن الاستهداف مقصوراً على الاشتراكي،-وان كانت له حصة الأسد- ففي ديسمبر 1992م تعرّض العلامة بدر الدين الحوثي، نائب رئيس حزب الحق، لمحاولة اغتيال بسبب دعم التيار الزيدي وحزب الحق لدستور الوحدة الذي رفضه الإخوان والتكفيريون، ولعلاقة التحالف بين حزب الحق والحزب الاشتراكي حينها، وقد تكررت محاولة اغتياله مرة أخرى عام 1994م، ما يدل على أن سياسة الاغتيالات كانت نهجاً راسخاً، واستمرت سياسة الاغتيالات في تحييد الخصوم حتى في مرحلة ما بعد1994م[1]

1) أبرز عمليات الاغتيالات في مرحلة ما بعد عام 1994م اغتيال اللواء أحمد بن أحمد بن حسن فرَج مع قادة عسكريين آخرين بحادث تحطم مروحية عام 1999م. اغتيال جار الله عمر (الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي - 2002). اغتيال يحيى محمد

إن تتبع هذه العمليات يُظهر أن الاغتيال لم يكن يستهدف الأفراد بقدر ما كان يسعى إلى خلق مناخ سياسي يقوم على التخويف والإرهاب، وقد لعب الخطاب التكفيري دوراً محورياً في شرعنة هذه الاغتيالات، وهذا الخطاب لم يكن مجرد تعبير ديني، بل كان أداة أيديولوجية لتعبئة الجنود والميليشيات والأفغان العرب، وتحويل الخصوم السياسيين إلى خصوم دينيين، بحيث يصبح قتلهم "واجباً شرعياً".

وإلى جانب الدور المحلي، تداخلت العوامل الإقليمية والدولية مع هذه السياسة؛ فالسعودية، التي رأت في الاشتراكي وريثاً للنهج اليساري الجنوبي، دعمت القوى القبلية والدينية المعادية له، وقدمت التمويل لتقوية نفوذها، أما الولايات المتحدة، فبينما كانت على علم بوجود آلاف "الأفغان العرب" في اليمن، فإنها فضّلت غض الطرف عن نشاطهم ما داموا منشغلين بالداخل وما داموا يقومون بالفصل الثاني من حربها على الشيوعية التي بدأت في أفغانستان، معتبرة أن بقاءهم تحت عين "صالح" أفضل من عودتهم إلى بلدانهم، وبذلك، فإن سياسة الاغتيالات حظيت ضمنياً بغطاء خارجي، ساعد على استمرارها.

المتوكل (قيادي مؤتمري وعضو مجلس الشورى – 2003). تصفية السيد حسين بدر الدين الحوثي (مؤسس حركة أنصار الله – 2004). اغتيال الشيخ مجاهد أبو شوارب (قيادي قبلي بارز – 2004). كما أن عمليات الاغتيالات بعد العام 2011م والتي استهدفت كل من الدكتور عبد الكريم جدبان 2013م عضو مؤتمر الحوار الوطني عن أنصارالله، والدكتور أحمد شرف الدين عضو مؤتمر الحوار الوطني عن أنصارالله 2014م، والدكتور محمد عبد الملك المتوكل القيادي في حزب اتحاد القوى الشعبية 2014م، والصحافي عبد الكريم الخيواني 2014م، كل هذه الاغتيالات مثلت امتداداً لهذا النهج السياسي الإجرامي القائم على تحييد الخصوم والمنافسين عند العجز عن مواجهتهم سياسيا وفكريا في الحياة المدنية.

الجدول الزمني للاغتيالات ومحاولات الاغتيال (1990ـ1995)

ملاحظة: هذه الأسماء التي أمكن الوصول إليها من تتبّع صحيفتيّ "الثوري" و "المُستقبل" لسنوات 1991م 1994م ومن مصادر أخرى في جمع المعلومات، وهي ليست إحصائية نهائية، وقابلة للتدقيق والتطوير في طبعات قادمة.

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
1	9 سبتمبر 1991م	اغتيال حمود الحطباني	عضو الحزب الاشتراكي اليمني محافظة الجوف	
2	10 سبتمبر 1992م	اغتيال: حسن الحريبي ومحاولة اغتيال: عمر الجاوي	نجا جار الله عمر من عملية الاغتيال وأصيب بجراح، استخدم القتلة بندقية أمريكية الصنع من نوع "اف ان" وهربوا بسيارة هايلوكس غمارتين، السلطة لم تحرك ساكنا برغم بياناتها وبحسب الصحف في ذلك الحين شوهدت السيارات من ذاك النوع بدون أرقام تمضي في الشوارع بدون أي إجراءات أمنية	موقف التجمع الوحدوي اليمني في بيانه أنه سيستمر في نهجه في حماية الوحدة والتمسك بالشرعية الدستورية والدفاع عن السيادة الوطنية والإصرار على انتزاع حق الممارسة الديمقراطية كاملة
3	نوفمبر 1991م	اعتداء مسلح على مقر الاشتراكي في خمر محافظة عمران	أصيب منصور عائض فارع عضو لجنة المديرية وجرح ثلاثة آخرون، وسبق أن تعرض المقر لعملية إحراق	ذكرت مصادر في الحزب الاشتراكي أن الحزب قادر عن الدفاع عن نفسه، ولكن هذه الممارسات التي تستهدف مقرات الحزب تسيئ الى الديمقراطية والوحدة
4	ديسمبر 1991م	اغتيال نعمان قاسم حسن	عضو سكرتارية منظمة الحزب الاشتراكي في محافظة إب. وقع الحادث عند خروجهم من قاعة المركز الثقافي في إب عقب مشاركتهم في مؤتمر الحزب بالمحافظة	أصدر الحزب بياناً أكد فيه عبئ موقفه من العنف والحرص على سيادة القانون. مشيراً إلى الاعتداءات التي تعرضت لها مقرات الحزب في كل من صعدة وحجة وخولان وغيرها. أشار الخبر الى سلسلة من الاعتداءات المسلحة التي تعرضت لها مقرات الحزب في كلٍ من صعدة وحجة وخولان
5	ديسمبر 1991م	اعتداء مسلح على مقر الاشتراكي في ريدة	الاعتداء على مقر الحزب في ريدة وخارف استخدمت متفجرات تي إن تي شديدة الانفجار وأصيب صالح يحيى ماهر بإصابات بالغة	خرجت تظاهرة شارك فيها 15 الف مواطن لإدانة الحادث. دعا بيان التظاهرة الأجهزة الأمنية الى المزيد من الإجراءات الوقائية لتحاشي وقوع أي أعمال مماثلة سواء على مستوى هذه المنطقة أو بشكل عام

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
6	يناير 1992م	اغتيال العلامة محمد أحمد الحوثي	عضو الحزب الاشتراكي اليمني - محافظة عمران. كان صوتاً مقاوماً للوهابية في عمران وصعدة	
7	29 يناير 1992،	مقتل لينا ابنة القيادي الاشتراكي ووزير العدل، مصطفى عبد الخالق	عثر عليها جثة في منزل الشيخ عبد المجيد الزنداني	أُغلق الملف بعد حرب 1994م
8	فبراير 1992م	اغتيال محمد عامر زيد (أبو صريمة)	عضو سكرتارية الحزب الاشتراكي اليمني في ناحية قيفة بقضاء رداع ، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل عناصر إرهابية	أصدرت الأحزاب والتنظيمات السياسية في محافظة البيضاء بيانا أدانت فيه عملية الاغتيال
9	8 فبراير 1992م	اغتيال رمضان جمعان حمادي	عضو قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني في حضرموت	
10	مارس 1992م	اغتيال عبدالله محمد لطف (مسعود)	عضو لجنة المديرية في منظمة الحزب الاشتراكي أمام منزله في قرية الوضيحة عزلة الأمجود	أدانت القوى السياسية في مديرية شرعب السلام جريمة الاغتيال وقد وقّع البيان كلاً من فروع المؤتمر الشعبي العام والتنظيم الوحدوي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي واتحاد شباب اليمن وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري ومنظمة الحزب الاشتراكي.
11	30 مارس 1992م	اغتيال مصلح صالح الشهواني	عضو الحزب الاشتراكي في محافظة صعدة . تمت عملية الاغتيال في صنعاء	ذكرت المصادر الصحفية أن تجمعا قبليا بساند القتلة من قبيلة العصيمات قد حال دون القبض على القتلة وأطلق هذا التجمع النار على الأطقم العسكرية. وان جنود احد الأطقم قد قتل وان طقما قد أُحرق وأصيب احد الجنود بجراح. بيان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني قال بان اغتيال الشهواني يؤكد أن هذا الإرهاب مخطط له
12	26 أبريل 1992	محاولة اغتيال عبد الواسع سلام	وزير العدل عن الحزب الاشتراكي اليمني.. أصيبت عينه اليسرى	
13	أبريل 1992م	اعتداء على مقر للحزب الاشتراكي اليمني	اقتحام مقر الحزب الاشتراكي اليمني في مديرية مشرعة وحدان في صبر محافظة تعز، من قبل مدير عام المديرية ومرافقيه	

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
14	أبريل 1992	محاولة اغتيال سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة، نائب رئيس الحزب الاشتراكي	انفجار قنبلة في منزله	
15	14 يونيو 1992	اغتيال هاشم العطاس	شقيق رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس، في الشحر حضرموت	
16	21 يونيو 1992	اغتيال ماجد مرشد سيف	عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، ومستشار وزير الدفاع	تم تصفيته في معسكر الأمن المركزي بعد أخذه جريحا
17	8 يوليو 1992	اعتداء على أنيس حسن يحيى، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي	تم مهاجمته خارج بيته في عدن	
18	20 أغسطس 1992	محاولة اغتيال ياسين سعيد نعمان، رئيس مجلس النواب، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي	هجوم صاروخي على المنزل، وقد أصيب الطابق العلوي من المنزل	نفذ العملية قائد قوات الصاعقة محمد إسماعيل
19	10 سبتمبر 1992	اعتداء مسلح على منزل د. ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني رئيس مجلس النواب	مقتل اثنين من حراس المنزل، جراء انفجار قنبلة ألقيت على منزله	
20	15ديسمبر 1992م	اغتيال العقيد هيثم علي محسن	اغتيل في منطقة رماه مديرية ثمود محافظة حضرموت	
21	ديسمبر 1992م	محاولة اغتيال العلامة بدر الدين الحوثي، نائب رئيس حزب الحق	جرت المحاولة في محافظة صعدة	عقد أبناء محافظة صعدة المؤتمر الجماهيري الأول ضم حوالي عشر آلف مندوب، للتنديد بالجريمة
22	يناير 1993م	محاولة اغتيال علي صالح عباد (مقبل) في أبين	عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني مسؤول الحزب في محافظة أبين	
23	فبراير 1993م	محاولة اغتيال احمد علي الغماري	سكرتير ثاني منظمة الحزب الاشتراكي في حجة المحاولة تمت في منظمة صحيب بمديرية وشحة	

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
24	فبراير 1993م	محاولة اغتيال الشيخ محسن أبو نشطان، في أرحب	مناضل اشتراكي ومن قيادات الجبهة الوطنية الديمقراطية في منطقة أرحب	
25	مارس 1993م	محاولة اغتيال فاشلة، انتهت باختطاف سيارتي جار الله عمر وسلام، في منطقة معبر. فلم يكونوا داخلها		
26	مارس 1993م	اغتيال عبد الحكيم محمد صالح	عضو الحزب في منطقة الغراس محافظة إب مديرية دمت	
27	14 أبريل 1993	اعتداء مسلح على منزل عبدالرحمن الجفري، رئيس رابطة أبناء اليمن	إلقاء قنبلة على المنزل	
28	27 أبريل 1993	استشهاد 7 من مناصري الحزب الاشتراكي	وقعت الحادثة في دائرة انتخابية في صعدة، من قبل أنصار صادق عبدالله الأحمر	
29	مايو 1993م	اغتيال حسني محمد الشامي	قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني وتربوي قدير في محافظة ذمار	
30	مايو 1993م	محاولة اغتيال خميس بن بريك	عضو الحزب الاشتراكي اليمني	
31	يوليو 1993م	اغتيال سيف العزب	عضو الحزب الاشتراكي في مديرة الرضمة	
32	أغسطس 1993م	محاولة اغتيال محمد عبدالله راكان	سكرتير أول منظمة الحزب في محافظة الجوف	
33	أغسطس 1993م	اعتداء على مقر للحزب	اقتحم مقر الحزب الاشتراكي اليمني قائد قطاع وصاب السافل المقدم سعيد العمري واطلق النار داخل مقر الحزب	
34	أغسطس 1993م	محاولة اغتيال محمود ناجي احمد	سكرتير منظمة الحزب في مديرية عتمة محافظة ذمار	
35	سبتمبر 1993م	اغتيال محمد علي محمد السهامي	عضو الحزب الاشتراكي	

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
36	29 أكتوبر 1993	اغتيال ابن أخت نائب الرئيس علي سالم البيض، خارج منزله في عدن	وقد نجا من محاولة الاغتيال اثنان من أولاد البيض	
37	15 نوفمبر 1993	إطلاق نار من ثكنات للجيش على منزل عدنان علي سالم البيض		
38	11 ديسمبر 1993	اعتداء مسلح على صحيفة صوت العمال في صنعاء		
39	17 ديسمبر 1993	الشرطة العسكرية تمنع سيارة رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس، ومرافقيه، من المرور في نقطة عسكرية على مداخل صنعاء		كان العطاس حريصا على وحدة المؤسسات وتقارب الأطراف، وبعد هذه الحادثة رجع الى عدن وتعقد المشهد السياسي
40	1993	محاولة اغتيال عبدالواسع حمادي (أبو النصر)	مسؤول منظمة الحزب الاشتراكي في محافظة إب	
41	1993م	اغتيال عبدالرحمن قاسم سكرتير ثاني منظمة الحزب الاشتراكي في الحديدة	تم التقطع له في الجراحي وقتله وتقطيع جثته	
42	1993م	محاولة اغتيال أحمد محمد ثابت الزبير سكرتير ثاني منظمة الحزب في ريمه		
43	1993م	محاولة اغتيال أحمد عصمان	عضو الحزب الاشتراكي مديرية دمت	
44	1993م	محاولة اغتيال محمد يحي المراني	عضو الحزب الاشتراكي اليمني من أبناء سفيان	
45	يناير 1994م	اغتيال الشيخ عبدالكريم الجهمي	عضو لجنة الحزب في محافظة البيضاء	

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
46	يناير 1994م	وفاة غامضة للدكتور عبده ياسر بمستشفى الثور في صنعاء	عضو الحزب الاشتراكي	
47	مارس 1994م	اغتيال نبيل غالب بن غالب	عضو سكرتارية منظمة الحزب الاشتراكي في محافظة إب	
48	مارس 1994م	اغتيال محمد سعيد البريكي عضو الحزب الاشتراكي اليمني	في كمين على طرق عمران -الحوطة لحج	
49	مارس 1994م	اعتداء على حسن عبدالوارث	الصحفي الاشتراكي والقيادي النقابي	
50	مارس 1994م	اغتيال حيدر عبدالله غالب عضو الحزب الاشتراكي	وقعت الجريمة طعنا بالسكاكين، بالقرب من جامعة صنعاء. كان يعمل في الموسيقى العسكرية	
51	4 أبريل 1994	اغتيال أحمد خالد سيف	مسؤول الحزب الاشتراكي في منطقة النجادة محافظة تعز	
52	10 فبراير 1995م	اغتيال الشيخ علي بن علي جميل، قيادي في الحزب الاشتراكي في عمران	كان مرشح الحزب الاشتراكي اليمني في مديرية ظليمة إحدى مديريات حاشد في الانتخابات النيابية عام 1993م، وكان منافسه حينها الشيخ الشاب حميد الأحمر، وقد فاز جميل على الأحمر، وجرى التراجع عن النتيجة بصفقة سياسية. وعندما قامت حرب 1994م، تعرض منزله في ظليمه لحملة عسكرية مصحوبة بالطيران، وبعدها توسط الشيخ مجاهد أبو شوارب، أستقر "جميل" في صنعاء لاحقا، حتى تمت تصفيته بالاغتيال في "منطقة الروضة"	
53	1995م	اغتيال عبد الواحد عبده علي سيف	عضو الجزب الاشتراك اليمني تعز شرعب-الأمجود	
54	5 مارس 1995م	اغتيال ناشر مشلي القاسمي	من محافظة الجوف، سكرتير أول منظمة الحزب محافظة عمران	

تحليل البيانات

إن تحليل هذه البيانات الجدول يؤكد أن العمليات لم تكن عشوائية، بل موجّهة بشكل دقيق نحو القيادات الاشتراكية ذات التأثير السياسي في محيطها الاجتماعي، خصوصاً القيادات الفاعلة في البيئة الاجتماعية القبلية- كعمران، وصعدة، والجوف، والبيضاء وذمار- فهذه المناطق كانت مستهدفة بشكل خاص، ضمن حرص القوى التقليدية على أن لا يجري في هذه المناطق أي تغير ثقافي سياسي يمثل خروجاً عن العصبية القبلية (الجاهلية) وعن الثقافة الوهابية، فالعصبية والإرهاب كانت من عناصر سيطرة القوى التقليدية على حكم شمال اليمن قبل الوحدة، والتي تضمن ضعف اليمن وتخلفه وتبعيته للسعودية.[2]

دون أن يعني ذلك أن الاغتيالات لم تكن حاضرة في المدن في صنعاء وتعز وعدن وإب والمكلا وغيرها، فقد استُهدف الاشتراكيون في المدن وخصوصا السياسيين والمثقفين والصحفيين والتربويين والنقابيين، الذين يؤلفون الحضور الاشتراكي في المجتمع المتمدن.

وفي العموم هدفت هذه الاغتيالات نحو تقويض مراكز القوة التي تمثل مشروع الدولة الحديثة، الاشتراكي حينها بالتحالف مع سائر القوى الوطنية.

وعليه، فإن سياسة الاغتيالات يمكن توصيفها بأنها الأداة الأكثر فاعلية في إفشال المرحلة الانتقالية، فقد أدت إلى تعطيل العملية الديمقراطية، وتقويض التعددية، وإشاعة مناخ من الرعب السياسي، وتهيئة الأجواء لانفجار الحرب.

لقد كانت الرصاصات التي اغتالت القادة الوطنيين هي ذاتها الرصاصات التي اغتالت مشروع بناء اليمن الجديد الموحّد، وحوّلت الجمهورية اليمنية إلى ساحة صراع دموي، ولازالت تبعات هذه الحرب قائمة حتى اليوم.

---

2) الحزب الاشتراكي" كان وراء استنهاض النزعة المذهبية الزيدية في وجه الوهابية كتيار متخلف، وما لا يعرفه الكثير الحزب الاشتراكي عام 1979م أرسل إلى صعدة الدكتور عبد السلام الدميني، ويحيى منصور أبو أصبع، عندما سمع عن استقطاب الاستخبارات السعودية للعناصر الشابة من الجبهة الوطنية في شمال الشمال، من بينها صالح جلخف من محافظة الجوف، والذي رفض العمل مع السعودية فاغتالته أدواتها في الداخل.. ونحن اليمنيون لنا تاريخ من الصراع مع النظام السعودي الذي وقف ضد ثورتي 26 أيلول/سبتمبر و14 تشرين أول/أكتوبر والوحدة والديمقراطية والأحزاب اليسارية والقومية. وكذا تاريخ مع الوهابية كتيار ديني متزمت زرع بذور الفتنة المذهبية في اليمن باستعدائه للزيدية والصوفية والشافعية". يحيى الشامي: لليسار اليمني تاريخ من الصراع مع السعودية والوهابية. حاوره فايز الأشول، 27 شباط/فبراير 2017م، العربي، متوفر على الرابط: https:www.al-arabi.com

المحور الثالث : التحالف السلطوي والخطاب التكفيري

إن فهم ظاهرة الاغتيالات التي عصفت باليمن في المرحلة الانتقالية (1990م-1994م) لا يكتمل دون تحليل البنية السياسية والأيديولوجية للتحالف الذي جمع بين الرئيس "علي عبدالله صالح" وحزبه المؤتمر الشعبي العام من جهة، وحزب التجمع اليمني للإصلاح والجماعات الإرهابية العائدة من أفغانستان من جهة أخرى.

فقد مثّل هذا التحالف ثلاثية معقدة، سلطة استبدادية عسكرية تبحث عن البقاء والاستمرار، وحزب إخواني يهدف إلى أسلمة الحياة السياسية (كما يفهم الإسلام) وإقصاء الخصوم، وجماعات إرهابية تستند إلى خبرة قتالية مكتسبة في ساحات الحرب الأفغانية، ومن التقاء هذه الأطراف الثلاثة وُلدت استراتيجية متكاملة استخدمت التكفير والاغتيال كأدوات لإعادة تشكيل الحياة السياسية بما يخدم إعادة إنتاج الاستبداد.

لقد كان الرئيس علي صالح مدركاً أن الوحدة وما رافقها من انفتاح سياسي قد خلقت واقعاً جديداً يُهدد سلطته القائمة على شبكة قبلية-عسكرية، وأن الحزب الاشتراكي، بما يملكه من بنية تنظيمية ومؤسسية، قادر على أن يصبح فاعلاً سياسياً قوياً يفرض إصلاحات عميقة في بنية الدولة اليمنية ذات الطابع الرعوي والتعصب القبلي المتناقض مع فكرة الدولة (وليس وجود القبيلة في ذاتها كشكل تنظيم اجتماعي وهو أمر موضوعي).

فمنذ العام 1990م حتى العام 2014م اغتيل أربعة من قياداته السياسية التنظيمية في محافظة عمران وهم من أبناء المحافظة [3]، ففي انتخابات 1993م ضغط الإصلاح على الحزب وساومه أن يتنازل

3) 1995م **اغتيال القيادي الإشتراكي علي جميل**، "عندما قامت حرب 1994م، وانتهت بإقصاء الحزب الاشتراكي والتنكيل بأعضائه، كان لعلي جميل نصيب كبير من هذا، إذا طورد بعد الحرب بحملة عسكرية مصحوبة بالطيران، إلى منزله في "ظليمة" الذي تعرض للنهب. و بعدها توسط الشيخ مجاهد أبو شوارب، و ضمن بعد عمليات تحكيم بين "علي جميل" و "آل الأحمر" و السلطة.. أستقر جميل في صنعاء لاحقا، حتى تمت تصفيته بالاغتيال في "منطقة الروضة" عام 1995م. و اغتيل المناضل الشهيد علي جميل" بعد شهور فقط من صلح و ضمانة "أبو شوارب". من هو علي جميل الذي فاز بفارق مذهل على حميد الأحمر في انتخابات البرلمان 1993م وقصف أولاد الأحمر بيته بالطيران الحربي وقتلوه وشردوا أسرته !. موقع وطن الغد توفر على الرابط: https:watanalghad.com

9 آذار/آذار/مارس 2009م **اغتيل محسن عسكر وقاز** عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ونجله تشافيز ذا العامين، في محافظة عمران.

آيار/مايو 2010م **اغتيل الشيخ محمد جميل** عضو لجنة المحافظة في منظمة الحزب الاشتراكي اليمني محافظة عمران، شقيق الشهيد علي جميل.

في 1 شباط/فبراير 2013م **اغتيل شاكر الفقيه سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمديرية قفلة عذر**، بسبب نشاطه الميداني

بدائـرة عمـران للشـيخ حميـد الأحمـر الذي هُـزم في معقل رأسـه أمام مرشـح الحزب الاشـتراكي علي جميل الـذي اغتيـل لاحقـاً في صنعاء عقب حـرب صيف94م.

يعـبّر الشـيخ عبـد الله بن حسـين الأحمـر -في مذكراته -بـكل وضوح عن، الخـوف أن يصبح ابـن القبيلة أو أحـد مشـايخها حـراً في اختيـار الحـزب الـذي يمثلـه أو الثقافة التي يقتنع بهـا[4]، وإن كان الشـيخ الأحمر في مذكراتـه يتحـدث عـن تأثـير الحزبيـة عـلى القبيلـة عمومـاً، فهـو أيضـاً يتحدث عـن تأثير السياسـة على قبائـل عمـران وحاشـد خصوصاً، وهـذا أمر مصيري بالنسـبة له.

ومـن هنـا جاء لقاء الرئيس "صالح" و"الشـيخ الأحمر" و"الأفغان العرب"، ورسـخ خيـار "علي صالح" في التحالـف مـع القـوى الأكثر محافظـةً ورجعيـةً لموازنة الاشـتراكي وإضعافه، فـكان التجمـع اليمني للإصلاح الحليـف الطبيعـي، نظـراً لامتلاكـه قاعـدة اجتماعيـة واسـعة، وعلاقاتـه العميقـة بالقبيلـة والديـن، وقبولـه العمـل ضمن منطـق الهيمنة السـلطوية.

وقد كان تأسـيس التجمع اليمني للإصلاح-كواجهة سياسـية لتنظيم الإخوان المسـلمين في اليمن- في 13 سـبتمبر مـن العـام 1990م في أحـد أبعـاده تعبـيراً عن هذا التحالـف الرجعي[5]، هـذا التحالف منـح "صالح" غطـاءً أيديولوجيـاً وديـنيـاً في مواجهـة خطـاب الاشـتراكي الديمقراطـي، كـما منحـه دعـماً شـعبياً عبر شـبكة المسـاجد والجمعيـات الخيريـة التـي كان يديرها الإصلاح

في قلـب هـذا التحالـف كان يقـف "عبدالمجيـد الزنـداني" ، الذي جسّـد الرابط بين الإصـلاح والجماعات التكفيريـة الـذي بـرز " طـارق الفضـلي " اسـماً لامعـاً فيها آنـذاك، فالزنداني، العائـد من أفغانسـتان بعد أن لعـب دوراً في تجنيـد "الأفغـان العـرب"، كان يحمـل مشروعاً لأسـلمة الدولة والمجتمع على النمـوذج الوهابي،

والإعلامـي وللـدور الـذي لعبـه في نقـل الحقائـق حـول الأحـداث في منطقتـه وإرسـالها لـوكالات ومواقـع اخباريـة محليـة ودوليـة. • بـلال محمـد الحكيـم. **"اليمـن مـن ربيـع الثـورة إلى خريـف العُـدْوَان"**، ص 411 النـاشر مؤسسـة الثـورة للصحافـة والطباعـة والنـشر، 2018 ط 2 رقـم الايـداع بـدار الكتـب الوطنيـة صنعـاء (5092017م)

4) " رأت الدولـة بعـد الوحـدة تبنـي الفكـرة الجديـدة وهـي الحزبيـة والهـدف منهـا هـو محاربـة القبيلـة ولعـل مـن أهـداف ذلـك أنهـم سيسـحبون القواعـد مـن مشـايخ القبائـل باسـم التنظيـم الحـزبي، وهـذا الاتجـاه لايـزال سـاري المفعـول وفعـلاً اثـر عـلى المجتمـع القبـلي والعـادات القبليـة ووحـدة القبيلـة وهـو أخطـر مـن الوسـائل التـي اسـتخدمت ضـد القبيلـة مـن قبـل، لقـد أثـرت الحزبيـة عـلى التماسـك القبـلي ولكـن القبائـل والمشـايخ بـدأوا ينتبهـون". **الشـيخ عبـد اللـه بـن حسـين الأحمـر [مذكرات]،(صنعـاء: الآفـاق للطباعـة والنـشر،ط1، 2007)** ص 317.

5) يـرد في مذكـرات الأحمـر قـول علـي صالـح لـه: "كونـوا حزبـا يكـون رديفـاً للمؤتمـر وسـنكون كتلـة واحـدة، الاتفاقيـة تمـت بينـي وبـين الحـزب الاشـتراكي، وبيننـا اتفاقيـات لا أسـتطيع أتملمـل منهـا، وفي ظـل وجودكـم كتنظيـم قـوي سـوف ننسـق معكـم بحيـث تتبنـون مواقـف معارضـة ضـد بعـض النقـاط أو الأمـور التـي اتفقنـا عليهـا مـع الحـزب الاشـتراكي وهـي غـير صائبـة ونعرقـل تنفيذهـا، وعـلى هـذا الأسـاس أنشـأنا التجمـع اليمنـي للإصـلاح في حـين كان هنـاك فعـلاً تنظيـم وهـو تنظيـم الإخـوان المسـلمين الـذي جعلنـاه كنـواة داخليـة في التجمـع لديـه التنظيـم الدقيـق والنظـرة السياسـية.

ورأى في الوحدة والدستور الجديد تهديداً لـ"الهوية الإسلامية" كما يفهمها.

ومن هنا جاءت حملته ضد الدستور، واعتباره "كفراً وشيوعية"[6]، كما ورد في خطبه وبياناته في مطلع التسعينيات، وإلى جانبه برز " عبدالله صعتر " الذي كفّر الزيدية عام 1992م[7] بسبب فتوى من المراجع الزيدية بالتصويت على دستور الوحدة الذي كان يراه الإخوان دستورا كفرياً، مقدماً الغطاء الشرعي لاستهداف كل من يدافع عن التعددية السياسية أو الدستور المدني.

كما لعب " عبدالوهاب الديلمي " دوراً محورياً في إضفاء شرعية دينية للحرب لاحقاً، عبر فتوى شهيرة تبيح قتل المدنيين الجنوبيين إذا تمترس بهم الجيش، وتعتبر الاشتراكيين مرتدين، ومن حينها "باتت وسائل الإعلام الرسمية تطلق على تلك الحرب اسم حرب الردة والانفصال"[8] وهي الفتوى التي ستتحول إلى أداة رئيسية للتعبئة في حرب 1994م[9] وهي الحرب التي شارك فيها الإصلاح[10] وهو

---

6) "وفي العام 1990 قاد معارك الدستور ودعا إلى مؤتمر الوحدة والسلام، الذي شاركت فيه حشود مليونيه من أنحاء اليمن من أجل تعديل الدستور، واعتماد الشريعة الإسلامية كمصد لكافة التشريعات" الصحوة نت، "عبدالمجيد الزنداني.. مسيرة عظيمة لرجل السياسة والدين". (22 أبريل 2024) متوفر على الرابط: https://alsahwa-yemen.net/p-75032

7) "... وكان صعتر أحد قيادات التجمع اليمني للإصلاح قد شن حملة تكفير وتخوين ضد كل أتباع المذهب الزيدي التي تتبعه قطاعات واسعة من ابناء الشعب اليمني، ووصف صعتر اتباع المذهب بأنهم كفره وفجرة ويهود بل هم أخطر من اليهود وهم أتباع عبد الله بن سبأ".. صحيفة المستقبل، العدد (88) تاريخ 22 مارس 1992م.

8) د. عادل الشرجبي "بناء الدولة الرعوية في اليمن".(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) 2013م ص ١٣.

9) نص الفتوى:" إننا نعلم جميعاً أن الحزب أو البغاة في الحزب الاشتراكي اليمني المتمردين المرتدين هؤلاء لو احصينا عددهم لوجدنا أن اعدادهم بسيطة ومحدودة, ولو لم يكن لهم من الأنصار والاعوان من يقف إلى جانبهم ما استطاعوا ان يفعلوا ما فعلوه في تاريخهم الاسود طيال خمسة وعشرين عاماً، وكل الناس يعرفون في داخل المحافظات الجنوبية وغيرها أنهم أعلنوا الردة والالحاد والبغي والفساد والظلم بكل أنواعه وصنوف، ولو كان هؤلاء الذين هم راس الفتنة لم يكن لهم من الاعوان والانصار ما إستطاعوا أن يفرضوا الألحاد على أحد ولا أن ينتهكوا الاعراض ولا أن يؤمموا الاموال ويعلنوا الفساد ولا أن يستبيحوا المحرمات، لكن فعلوا ما فعلوه بادوات هذه الادوات هم هؤلاء الذين تسميهم اليوم المسلمين هؤلاء هم الذي اعطى الجيش ولاءه لهذه الفئة، فاخذ ينفذ كل ما يريد أو ما تريد هذه الفئة ويشرد وينتهك الأعراض ويعلن الفساد ويفعل كل هذه الافاعيل وهنا لابد من البيان والإيضاح في حكم الشرع في هذا الأمر : أجمع العلماء أنه عند القتال، بل إذا تقاتل المسلمون وغير المسلمين، فإنه إذا تمترس أعداء الإسلام بطائفة من المسلمين المستضعفين، فإنه يجوز للمسلمين قتل هؤلاء المتمترسين بهم مع أنهم مغلوب على أمرهم وهم مستضعفون من النساء والضعفاء والشيوخ والأطفال، ولكن إذا لم نقتلهم فسيتمكن العدو من اقتحام ديارنا، وقتل أكثر منهم من المسلمين ويستبيح دولة الإسلام، وينتهك الأعراض. إذن، ففي قتلهم مفسدة أصغر من المفسدة التي تترتب على تغلب العدو علينا، فإذا كان إجماع المسلمين يجيز قتل هؤلاء المستضعفين الذين لا يقاتلون، فكيف بمن يقف ويقاتل ويحمل السلاح، هذا أولا. والأمر الثاني، الذين يقاتلون في صف هؤلاء المتمردين، هم يريدون أن تعلو شوكة الكفر، وأن تنخفض شوكة الإسلام، وعلى هذا فإنه يقول العلماء: من كان يفرح في نفسه في علو شوكة الكفر وانخفاض شوكة الإسلام فهو منافق، أما إذا أعلن ذلك وأظهره فهو مرتد أيضا". بعد عام على حرب اليمن علمتا ومفكرون إسلاميون يردون على فتوى الديلمي، صحيفة الوثيقة المصرية، تاريخ 15 أغسطس 1995م.

10) بالنسبة لموقف التجمع اليمني للإصلاح من الحرب والانفصال والدفاع عن الوحدة فهو لا يحتاج إلى شرح أو تأكيد مني ولا توضيح

الحزب الوحيد الذي انخرط فيها بكوادره ومقاتليه الذين هم امتداد لما عرفت "بالجبهة الإسلامية" إبان حروب المناطق الوسطى، ويذكر أن " أسامه بن لادن " زار اليمن في تلك الفترة، ما يعني واقعياً أن الحرب الأمريكية على الشيوعية بدأت في اليمن قبل افغانستان.[11]

وهذا الموقف هو ذاته موقف " الشيخ الأحمر " ، الذي يُعبر عنه في مذكراته بكل وضوح بل يكشف سر التناقض في " علي صالح " بذلك الدستور التقدمي، فيما هو شخصية معادية لكل ما هو ثوري وعادل، وتصريح الأحمر يكشف بوضوح النية المسبقة من علي صالح في الانقلاب على الدستور، وكانت تصفية الاشتراكيين بوصفهم شريك الوحدة مقدمة لهذا الانقلاب الذي تم عقب حرب صيف 1994م.

جاء في مذكرات الأحمر: " كان مضمون الاتفاقية التي وقعها الرئيس علي عبد الله صالح مع علي سالم البيض أن يحال مشروع دستور الوحدة إلى المجلسين التشريعيين في الشطرين لإقراره قبل إعلان الوحدة، وقد عارضت ومعي الكثيرون من العلماء وغيرهم هذا الدستور، كان رأينا أن الوحدة لا يجب أن تقوم على هذا الدستور الذي انتهوا من إعداده عام 1982م حيث كانت الظروف مختلفة عن اليوم وميزان القوى في تلك الفترة كان لصالح الاشتراكي وكان مطلبنا إصلاح الدستور أولاً قبل إعلان الوحدة.. كنا نتجادل مع الرئيس حول الدستور ويقول لنا: يا إخوان الدستور مؤقت والاستفتاء على الدستور هو استفتاء على الوحدة وقد كان الرئيس في هذه القضية محقاً وبعيد النظر"[12]

إلى جانب الغطاء الأيديولوجي، وفرّت الجماعات الجهادية الذراع التنفيذية لهذا التحالف؛ فقد عاد آلاف المقاتلين اليمنيين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية إلى بلادهم في تلك الفترة ومعهم آخرين أجانب، وقد اكتسبوا خبرة قتالية وشبكات تنظيمية عابرة للحدود، ومنهم مصريين،[13]

من أحد فهو أشهر من الشمس في رابعة النهار، لقد كان له ذلك الموقف القوي الحازم والمشرف فكوادر التجمع اليمني للإصلاح كانوا في مقدمة المقاتلين في كل الجبهات وسقط منهم المئات من الشهداء وكان شباب الإصلاح هم الوحيدون من اعضاء التنظيمات السياسية الذين شاركوا بالقتال مع القوات المسلحة والكل يعلم هذا الدور الوطني". مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. ص (282-281) مصدر سابق.

11) طارق الفضلي في مقابله بثتها قناة "اليمن اليوم"، يوم 12 أكتوبر 2012م، في برنامج "ساعة زمن" وأعاد موقع يمنات نشرها:

المذيعة: لماذا يدعمهم أسامة بن لادن؟ ما الغرض من ذلك؟

الفضلي: "كان عند ه تفاؤل باليمنيين، وهو من أصول يمنية وقد زار اليمن أثناء حرب المناطق الوسطى، وكان يقدم دعما ومساعدة للإخوان المسلمين وقد استمرت هذه العلاقة".

12) **الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر**، مصدر سابق ص -245 246

13) يُعد سيد إمام عبد العزيز أبرز الشخصيات التكفيرية المصرية من "جماعة الجهاد" التي حملت الفكر التكفيري إلى اليمن. قدم إمام عبد العزيز من باكستان إلى اليمن مروراً بالسودان في العام 1994م. قامت جماعة الإخوان في اليمن بترتيب مسألة إقامته حيث عمل طبيباً في مستشفى الثورة الحكومي في مدينة إب، وعرف باسم الدكتور فضل. ومن ضمن الشخصيات التكفيرية المصرية من جماعات الجهاد الاسلامي التي قدمت إلى اليمن، أيمن الظواهري الذي تم مبايعته أميراً لتنظيم القاعدة بعد أسامة بن

"في هذه الفترة من 1990م- 1994م سافر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المكلف بملف الإرهاب صالح منصر السييلي إلى القاهرة لبحث قضية الإرهاب وعناصر الافغان الإرهاب المصريين الموجودين في اليمن، وبدأت مصر في مطالبة اليمن بتسليم الأفغان المصريين إلا أن صنعاء لم تسلمهم وطالبت منهم المغادرة طوعاً، فغادر معظمهم إلى السودان"[14]

لادن، قدم الظواهري إلى اليمن أواخر عام 1994م ومكث مدة عام في اليمن، ومثله فعل شقيقه محمد الظواهري". المرصد اليمني لحقوق الإنسان، **"الإرهاب واستراتيجية البقاء في السلطة"**،(صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط 2، 2016م) ص 41

14) التقرير السنوي لحقوق الإنسان: ص 66

المحور الرابع : "تنظيم الجهاد" تحالف علي صالح والفضلي والزنداني

مثل "تنظيم الجهاد" في اليمن أحد أهم التنظيمات التي ارتبطت بظاهرة الاغتيالات، حيث برزت كأداة وظيفية استُخدمت في صراعات السلطة، ضمن تحالف ثلاثي بين صالح والفضلي والزنداني.

تعود جذور تنظيم الجهاد إلى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، حين عاد مئات المقاتلين اليمنيين من ساحات الحرب في أفغانستان بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي.[15] وقد ارتبط هؤلاء العائدون بما عُرف حينها بـ "الأفغان العرب"، وفي مقدمتهم طارق الفضلي، الذي كان على صلة مباشرة بأسامة بن لادن وعدد من قادة الحركة "الجهادية" العالمية[16]. ومع عودة هؤلاء، تشكلت في اليمن نواة التنظيم الذي سيعرف لاحقاً بالقاعدة وأنصار الشرعية في الجزيرة العربية.

تركز نشاط التنظيم في المحافظات الجنوبية والوسطى، حيث استفاد من الطبيعة القبلية والبيئة الجبلية؛ ففي أبين، أقيمت معسكرات تدريب صغيرة بإشراف طارق الفضلي، فيما اتخذت البيضاء ومأرب مراكز خلفية لإيواء العناصر وتخزين السلاح، أما على صعيد العمليات، فقد امتد نشاط التنظيم إلى صنعاء وعدن، حيث نُفذت سلسلة من الاغتيالات التي طالت قيادات وكوادر الحزب الاشتراكي.

وفّر " علي عبدالله صالح" وأجهزته الأمنية مظلة حماية للتنظيم، تجسدت في غضّ الطرف عن نشاطه، وتسهيل عودة المقاتلين من أفغانستان دون مساءلة، بل وإدماج بعضهم في وحدات الجيش، وحصرت فوهات بنادق الإرهابيين على صدور الاشتراكيين.[17]ولم توجه إلى نظام صالح، بينما وصفت الخطابات الرسمية هذه الجرائم بأنها "أعمال فردية" أو "جنائية"، أو ثارات قبلية، في إنكار متعمد لبعدها السياسي.

أُعتقلت بعض العناصر في حوادث متفرقة تتعلق بتفجيرات أو اغتيالات، إلا أن هذه الاعتقالات لم تكن جدية بل كانت فترة إقامة وتحفّظ على هذه العناصر لإعادة استخدامها، فقد ألقي القبض على

---

15) تصريح لوزير الداخلية يحيى المتوكل : العناصر التي قدمت من أفغانستان وكونت تنظيما يعرف باسم الجهاد والذي يقوم بتمويله اسامه بن لادن ... في التحقيقات مع المتهمين في عدن ولحج وحضرموت أكدت الاعترافات أنهم ينتمون الى التنظيم". الثوري: العدد 1330 تاريخ 10 يناير 1994م

16) نقلت الصحيفة خبرا : "ادلى طارق الفضلي باعترافاته عن علاقته بأطراف خارجية وداخلية لها دخل بالإرهاب". صحيفة الثوري : العدد 1279 تاريخ 14 يناير 1993م

17) "يقول المسؤول الإعلامي للقاعدة احمد منصور، إنه خلال الفترة من 1990م 1994م كان أسامه بن لادن يمنعنا من أن نصوب أسلحتنا أو القيام بأعمال عسكرية ضد الحكومة اليمنية بل يكون تصوبيها ضد الشيوعيين في الجنوب، وكان لنا دوراً كبير في حرب 1994م؛ فنحن أول من دخل معسكر العند في لحج ومعسكر مره في شبوة". تقرير حقوق الإنسان في اليمن مصدر سابق ص 43

أمير تنظيم الجهاد في أبين " طارق الفضلي " بتهمة محاولة علي صالح عباد(مقبل) وطوال فترة بقائه في السجن لم يخضع لمحاكمة، لأنه كان مدعوماً من السلطة ذاتها، وفي حرب 1994م تم إطلاق سراحه للمشاركة في الحرب[18]، وقد كتبت الصحف حينها عن انخراط الفضلي في أولى شرارات الحرب.[19]

لعب التجمع اليمني للإصلاح، وخصوصاً جناح الزنداني، دور الوسيط الأيديولوجي بين الدولة والإرهابيين من الأفغان العرب، فقد وفّر الإصلاح خطاب "حماية العقيدة" و"مواجهة الكفر"، الذي شكّل الغطاء الشرعي للاغتيالات، بينما وظفت السلطة هذا الخطاب في خدمة أجندتها السياسية، وهذا ما يؤكده طارق الفضلي، الذي طلب في العام 2009م من لجنة شكلها "علي صالح" لضرب الحراك الجنوبي -بقيادة اللواء علي محسن، وغالب القمش، وأحمد درهم من الأمن القومي، ورشاد العليمي- طلب من اللجنة فتوى لاستباحة دم الحراكيين على غرار فتوى حرب 1994م[20] وقد حاولت اللجنة مع

---

18) طارق الفضلي في مقابلة قناة "اليمن اليوم"، يوم 12 أكتوبر 2012م، مقابلة مع طارق الفضلي، في برنامج "ساعة زمن" وأعاد موقع يمنات نشرها:

المذيعة: أنت حبست متى؟

الفضلي: "حبست في 93م."

المذيعة: ليش؟

الفضلي "باتهامي أني وراء عملية اغتيال قيادي في حزب الاشتراكي، علي صالح عباد (مقبل)، وشبه الاتهام أيضا حول تفجيرات في عدن".

المذيعة هل كان هناك محاكمة:

الفضلي "لا تم التحقيق معي لمدة أربعة أشهر، وأعطيتهم كل الصراحة احنا جماعة جينا للقتال ضد الشيوعيين بدعم من أسامة بن لادن، ومستمرين في القتال، وأنتم الآن حلفاء معهم، وهم يعني شركاء معكم في الحرب".

المذيعة: طيب كيف خرجت؟

الفضلي: "خرجت لما اتفجرت الحرب [حرب 94]".

المذيعة: احتاجوا لك يا شيخ طارق؟

"الفضلي: في معسكر باصهيب بذمار بدأ القتال وبدأت القوات تنزل من البيضاء والراهدة.. واتصل بي غالب القمش في الليل، حوالي الساعة 2في الليل، وقال لي: هاه بتقاتل؟ قلت: فكوا لي، وبقتال لآخر قطرة من دمي. رحت وقابلت غالب، قال: تحتاج سلاح، تحتاج دعم، تحتاج شيء؟ قلت: كل شيء موجود فك لي الباب وأعرف طريقي. وانفكيت". يمنات، **" طارق الفضلي: الاشتراكيون ذبحوا وقتلوا وما لهم إلا السكين"**، (14 أكتوبر 2014م)

19) ضمن ارهاصات حرب 94م وظهور تنظيم الجهاد وعلاقته بنظام علي صالح والزنداني وعبدالله بن حسين الاحمر جاء هذا الخبر:

"عناصر ارهابية من تنظيم الجهاد موالية للفضلي شاركت في تأجيج الاحداث الدامية المؤسفة التي فجرها لواء العمالقة في محافظة ابين ، قوات واليات لواء العمالقة وعناصر مسلحة من تنظيم الجهاد لازالت منتشرة ومتمركزة في احياء زنجبار وجعار والكود وشقرة وغيرها". **صحيفة الثوري** : العدد 1331 تاريخ 17 يناير 1994م

20) ذكر الفضلي هذا الكلام في مقابلته بثتها قناة "اليمن اليوم"، يوم 12 أكتوبر 2012م، مقابلة مع طارق الفضلي، في برنامج "ساعة زمن" وأعاد موقع يمنات نشرها.

"كان موقفنا الرافض، وكنا نقول للجنة: تمام احنا ممكن أن نبحث عن الحراك الجنوبي، ولكن نحن كجهاديين لا نستطيع أن

الزنداني لكنها لم تحصل عليها فقد كان التجمع اليمني للإصلاح يريد الاستفادة من الحراك الجنوبي في مواجهة المؤتمر الشعبي العام.

إن تحليل هذه العلاقة يكشف عن بنية تحالف وظيفي: "صالح" احتاج إلى الغطاء الديني والشعبي الذي يوفره الإصلاح والإرهابيين، و"الإصلاح والإرهابيين" احتاجوا إلى حماية الدولة ومواردها لتوسيع نفوذهم. وهكذا، وُلدت علاقة تبادلية جعلت من العنف وسيلة مشروعة في السياسة، ومن التكفير أداة لإضفاء الشرعية الدينية على الاغتيالات، وبذلك لم يكن استهداف الاشتراكي مجرد صراع حزبي، بل جزءاً من مشروع أوسع هدف إلى منع أي تحول تقدمي، وإبقاء السلطة أسيرة التوازنات التقليدية.

وعلى الصعيد الإقليمي، لقي هذا التحالف دعماً ضمنياً من السعودية التي رأت في الاشتراكي امتداداً للدولة الاشتراكية الجنوبية وتهديداً مباشراً لنموذجها السياسي بفعل الدعم السابق الذي قدمه الاشتراكي واليمن الديمقراطية للقوى اليسارية والحركات الثورية في الجزيرة العربية التي سعت لإسقاط الأنظمة الملكية، ومن هنا جاء دعمها المالي للقبائل المتحالفة مع "صالح والإصلاح"، وتغذيتها للخطاب الديني الذي يربط بين الديمقراطية والكفر، وقد كان الموقف في البُعد الآخر تعبيراً عن رفض الوحدة اليمنية والسعي لتقويضها، (ولهذا لم يكن مستغرباً في حرب 1994م أن تقف إلى جانب علي سالم البيض الذي أعلن قرار فك الارتباط -الانفصال، بعيداً عن قرارات الحزب، وبناء على هذا القرار تم فصله وفصل العطاس من الحزب).

أما الولايات المتحدة، فقد تعاملت مع الأمر ببراغماتية باردة؛ إذ لم تُبدِ اهتماماً بالاغتيالات أو بالتكفير، بل ركزت على ضمان بقاء الأفغان العرب تحت رقابة صالح، معتبرة أن انشغالهم بالداخل أفضل من تحولهم إلى خطر خارجي، وقد وجدت فيهم أداة مثالية لتقويض اليسار اليمني ومواصلة حربها على "الشيوعية" عبر ذات الأدوات التي حاربت لصالحها في أفغانستان، وهكذا، وجد التحالف السلطوي-الإرهابي غطاءً خارجياً، سعودياً وأمريكياً، سمح له بالاستمرار دون خوف من مساءلة دولية. ولم تتوجس الولايات المتحدة الأمريكية من الأفغان العرب إلا بعد تفجيرات فنادق عدن التي استهدفت القوات الأمريكية التي كانت في طريقها إلى الصومال، ومع ذلك فقد كان الأفغان العرب يخوضون معركتها في تصفية اليسار اليمني.

نتصرف إلا بفتوى، عندما قاتلنا الشيوعيين كان هناك فتوى موجودة، فتوى شرعية، وتحملوها علماء، هم اللي أفتوا للمجاهدين، وتحملوا المسؤولية. احنا لسنا علماء. الفتوى تصدر من علماء، جيبوا لنا فتوى، احنا نريد فتوى من عالم معتبر معروف يكون له فتوى ضد الحراك الجنوبي، أنه يجوز قتالهم، بعد كذا الناس بتمشي على الفتوى هذه. لم يستطيعوا أن يأتوا بعالم. حاولوا أظن من الزنداني، كان يتكلم من تحت لتحت، حاولوا مع بعض علماء محسوبين على السلطة ومحسوبين على الإصلاح". يمنات، " طارق الفضلي: الاشتراكيون ذبحوا وقتلوا وما لهم إلا السكين"، (14 أكتوبر 2014م)

وفي وقت لاحق أقرت الحكومة اليَمَنية في كانون أول/ديسمبر 2002م، بوجود العنصر الأجنبي في نشأة التنظيمات الإجرامية التكفيرية في اليمن[21]، وكذلك وجود قوى يمنية داعمة لها، ومشجعة لعودة اليَمَنيين من أفغانستان إلى البلاد للقيام بأعمال تخريبية، والتسهيل وتشجيع الشباب من جنسيات مختلفة إلى دخول البلاد، من أجل إلحاقهم بالمدارس والكليات الدينية وتلقّي الفكر المتطرف، وكذلك إيواء العناصر القادمة من أفغانستان والمطلوبة للأجهزة الأمنية في بلدانها الأصلية.

أقرت حكومة علي صالح بهذه الحقائق لاحقاً عندما قدمت نفسها حليفاً لأمريكا في ما سُمّي بالحرب على الإرهاب، ومع تصاعد خلافاتها مع التجمع اليَمَني للإصلاح، إلا أن الواقع التاريخي يشهد بأن هذه الرعاية التي تلقتها الجماعات التكفيرية الإرهابية، لم تكن فقط رعاية إخوانية بل مؤتمرية وتحديداً رعاية رئيس النظام "علي صالح" بشكل خاص، فقد كان "صالح" حليفاً استراتيجياً للإخوان والجماعات التكفيرية منذ سبعينيات القرن الماضي حتى حرب 1994م ويستخدمهم بشكل مباشر في الحروب ضمن القوات المسلحة وكمناصرين لها.

تشير بعض التقديرات إلى أن عدد مقاتلي التنظيمات "الإسلامية" المشاركة في حرب 1994م يزيد عن 60 ألف مقاتل من يمنيين ومصريين وفلسطينيين وأردنيين وسودانيين، وغيرهم من الجنسيات العربية، ويؤكد مصداقية هذا التقدير تصريح حسين محمد عرب وزير الداخلية السابق عن ترحيل ما يزيد عن 20 ألف جهادي أفغاني خارج اليمن عقب انتهاء الحرب مباشرة، وكذلك تصريح عبد القادر باجمال (وزير الخارجية آنذاك) بترحيل 24 ألف "جهادي" إلى خارج اليمن عام 1996م ناهيك عن عمليات الترحيل التي جرت دون إعلان وتحت ضغوط عربية وإقليمية ودولية والتي لم يعلن عنها.[22] وكل هذه الآلاف من العناصر كانت جيش "علي صالح" في وقتٍ ما!

إن نتائج هذا التحالف كانت كارثية على مستقبل الجمهورية، فقد أُفرغت العملية الديمقراطية من مضمونها، وتحوّلت الوحدة من مشروع لدولة مدنية إلى منصة لإعادة إنتاج الاستبداد، كما فتح هذا التحالف الباب لصعود الإرهاب التكفيري في اليمن، إذ شكّل قاعدة صلبة لظهور تنظيم القاعدة لاحقاً،

21) في 9 كانون أول/ديسمبر 1997م أظهرت نتائج التحريات التحقيقات أن المدعو نبيل نانكلي أسباني الجنسية يتزعم شبكة تخريبية وكانت تنوي تنفيذ عمليات اغتيالات لقيادات وكبار المسؤولين في الدولة.. في 23 كانون أول/ديسمبر 1989م تم اعتقال مجموعة مكونة من عشرة أشخاص من الجنسيتين البريطانية والفرنسية في كل من عدن وشبوة وبحوزتهم كمية كبيرة من الأجهزة والأدوات والوسائل التي كان يراد بها إقلاق الأمن، وقد قام بإرسالها المدعو أبو الحسن المحضار.. كما أوضحت نتاج التحقيقات تورط المدعو أبو الحمزة المصري المقيم في العاصمة البريطانية لندن ويحمل الجنسية البريطانية وتواصله مع العناصر المذكورة وتحريضه للقيام بالأعمال الإرهابية التخريبية في إطار ما سمي بجيش عدن أبين الإسلامي". **تقرير الحكومة اليمنية المقدم إلى مجلس النواب "حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن"**، (صنعاء: صحيفة الثورة، ديسمبر 2002)

22) المرصد اليمني لحقوق الإنسان **"الإرهاب واستراتيجية البقاء في السلطة"**، مصدر سابق ص 43--44

مـا جعـل اليمـن جـزءاً مـن خريطة الإرهـاب الـدولي، وبذلك يمكـن القـول إن الاغتيالات لم تكن سـوى أحد تجليـات تحالـف أعمـق بـين الاسـتبداد والإرهاب، تحالف أسـس لعقـود من الـصراع والانقسـام والعنف.

الدولة والأجهزة الأمنية

إن دراسة سياسة الاغتيالات والتحالف السلطوي-الديني لا تكتمل دون الوقوف عند الدور الذي لعبته أجهزة الدولة، وبخاصة الأجهزة الأمنية والعسكرية، في تلك المرحلة الانتقالية.

فمن الناحية النظرية، كان يُفترض بالدولة -وقد دخلت عهد التعددية والديمقراطية- أن تكون المرجعية العليا الضامنة لسلامة العملية السياسية ولحماية جميع القوى المشاركة فيها، غير أن ما حدث في الواقع كان نقيضاً لهذه الوظيفة، إذ تحولت الدولة إلى أداة بيد الرئيس علي عبدالله صالح وحلفائه، وتمت إعادة توجيه أجهزتها لخدمة مشروع الاستبداد، عبر التواطؤ مع الاغتيالات[23]، والتستر على الجناة[24]، واستيعاب الجماعات الإرهابية بدل محاسبتها، وبذلك، لعبت أجهزة الدولة الدور الأكثر خطورة في إفشال المرحلة الانتقالية وتقويض مشروع الجمهورية الثانية.

هذا التواطؤ المؤسسي جعل من الأمن السياسي شريكاً غير معلن في سياسة التصفية الجسدية، وقد طالب الحزب الاشتراكي اليمني أكثر من مرة أن يتم إخلاء صنعاء من المعسكرات، وضبط المجرمين وتعقبهم ومكافحة الإرهاب الذي يمارس على الحزب، ولكن دون أي استجابة.[25]

ولم يقف الأمر عند حدود التستر، بل تعدّاه إلى تسهيل هروب الجناة من السجون[26] أو إصدار

---

23) "ومع كل التأكيدات ورفع الأصوات لحماية الأروح والضرب على العابثين بالأمن والنظام فإن عمليات الاغتيال ومهاجمة مقرات العمل السياسي الوطني الديمقراطي لم تقف عند حد، بل أنها أيضا -وهذا المؤسف- تطورت بشكل حاد مما يؤكد أن هناك نوعاً من الانفلات وعدم الالتزام بالقوانين والقرارات الجمهورية الصادرة من قيادة الدولة وأن المؤسسات الأمنية التي تعهدت كعادتها بحماية الأمن والاستقرار وملاحقة المجرمين والخونة مازال دورها مفقودا، وكأنها غير موجودة على الإطلاق". **اين تقف المؤسسات والاجهزة الامنية من عملية الاغتيال السياسي، صحيفة المستقبل:** العدد 80 تاريخ 2 فبراير 1992م

24) **تصريح رئيس الحكومة العطاس** : "الارهابيون يحتمون لدى مراكز القوى .. جميع الذين قاموا بارتكاب حوادث الاغتيالات او محاولات الاغتيالات او الاخلاء بالأمن والتقطع معروفون وتم اعتقال بعضهم ولكن البعض لا يزال محتمي ببعض مراكز القوى في الجمهورية" الثوري : العدد 1317 تاريخ 21 اكتوبر 1993م

25) على خلفية اغتيال رمضان جمعان حمادي بتاريخ 8 فبراير 1998م في حضرموت، صدر عن منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في صنعاء بياناً جاء فيه " دعا البيان الى إخلاء المدن الرئيسية وبالذات صنعاء من المعسكرات ومظاهر التسلح وتطهير العاصمة من الأسلحة المكدسة في بيوت البعض وإعادة ترتيب أوضاع الجيش والأمن والعمل على قطع دابر الإرهاب وتعقب الإرهابيين وانزال العقاب الصارم فيمن يخل بالأمن العام أو إرهاب المواطنين والقضاء على الإرهاب الفكري والسياسي كما دعا البيان الى إلغاء الحراسة الشخصية في المدن وإنهاء ظاهرة الدويلات داخل الدولة.

تأكيدا على ما سبق نطالب وبلا هوادة بالإسراع في استكمال نتائج التحقيق والتحفظ على كافة المتهمين لتقديمهم الى المحاكمة والاعلان فورا عن حصر اقامة المعسكرات المشبوهة ومخازن الاسلحة". صحيفة المستقبل : العدد 82 تاريخ 16 فبراير 1992م

26) جاء في خبر: "هروب 6 من سجن المنصورة بمعية احد الجنود بعد منتصف الليل اثر انقطاع الكهرباء وقد حطموا النافذة للخروج، وكان قد قبض عليهم على ذمة قضايا التفجيرات الإرهابية التي شهدتها فنادق عدن العام الماضي (1992م)" الثوري: العدد 1304

قرارات إفراج عن متهمين ثبتت علاقتهم بجرائم إرهابية، فقد وقعت عدة حالات موثقة للإفراج عن عناصر إرهابية كانت محتجزة على خلفية تفجيرات أو اغتيالات[27]، ما يعكس وجود تواطؤ داخلي من الحراسة الأمنية.

في حالات أخرى، صدرت قرارات رئاسية بالعفو عن مجاميع عناصر مصنّفة بالإرهاب، وإعطائهم مكافئات لانخراطهم في عمليات الاغتيالات ثم في حرب صيف 1994م، حيث "تم استيعاب تنظيم الجهاد سياسياً بقيادة طارق الفضلي في حزب المؤتمر الشعبي مع عدد من عناصر التنظيم التي توزعت بين المؤتمر وحزب الإصلاح.[28] وكذلك قيادات وعناصر جهادية أخرى تم استيعابها في وحدات تابعة للقوات المسلحة اليمنية حسب تصريحات لوزير الخارجية اليمني د أبو بكر القربي".[29]

وقد استُخدم الجيش كأداة لترجيح كفة التحالف السلطوي-الإسلامي، إذ سُمح للعناصر الإرهابية بالانتظام في معسكراته، الأمر الذي حوّل الجيش إلى أداة حزبية-قبلية بدلاً من أن يكون مؤسسة وطنية، لهذا تأخرت عملية دمج القوات المسلحة طوال ثلاث سنوات 1990م1994-م وبعد الحرب، تم تسريح أفراد الجيش اليمني الجنوبي (السابق).

كذلك لعبت وزارة الداخلية دوراً قمعياً مباشراً، إذ تولت مواجهة الاحتجاجات الشعبية السلمية التي نظمتها القوى الوطنية المناهضة للاغتيالات والمؤتمرات الجماهيرية التي تشكلت في عدد من المحافظات، بينما غضت الطرف عن العناصر الإرهابية.

ولم يكن هذا التوظيف للأجهزة الأمنية والعسكرية محض قرار داخلي، بل جاء متسقاً مع أدوار إقليمية ودولية. فالسعودية، التي طالما نظرت إلى اليمن من منظور "الأمن مقابل الولاء"، ضخّت أموالاً طائلة إلى شبكة المشايخ والقادة العسكريين المرتبطين بـ"صالح والإصلاح".

إن النتيجة المباشرة لهذه السياسات كانت تقويض ثقة المجتمع بالدولة والأجهزة الأمنية وتحويلها

تاريخ 12 يوليو 1993م

27) جاء في الخبر: "**الافراج عن المتورطين في هدم اضرحة الهاشمي والعيدروس في عدن**" الثوري العدد 1343 تاريخ 6 اكتوبر 1994م

28) يتحدث طارق الفضلي في حوار مع صحيفة الجمهورية حاوره في شقره – ثابت الأحمدي، وأعاد موقع مارب برس نشره:
"استدعاني علي عبدالله صالح، وقال لي نريدك أنت وأصحابك جماعة الجهاد تنضمون معنا في المؤتمر.. اندمجنا جماعة الجهاد في المؤتمر الشعبي العام لكن خلونا ثلاث أو أربع سنين وخرجونا وصفونا، آخر واحد بقيت أنا واستمريت في اللجنة الدائمة واللجنة العامة (المكتب السياسي) إلى المؤتمر العام الذي عقد في عدن في 2006م ثم خرجت كآخر واحد من الجهاديين، وقد كنا في ما بين 30 إلى 40 أعضاء لجنة دائمة من قيادات الجهاد العائدين من أفغانستان" مأرب برس، طارق الفضلي :الرئيس السابق اتصل بي وقال أنا أؤيدك وقال أنت أسد بن أسد "، (الأربعاء 07 نوفمبر-تشرين الثاني 2012) متوفر على الرابط: https://marebpress.net/articles.php?id=17930

29) التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2010م، "(صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط 2، 2016م) ص 45

مـن إطـار جامـع إلى أداة إقصـاء، فبـدل أن يشـعر المواطـن اليمنـي أن الدولـة تحميـه مـن العنـف السـياسي، أدرك أنهـا متواطئـة في إنتاجـه، وبـدل أن يكـون الجيـش مؤسسـة وطنيـة جامعـة، أصبـح أداة بيـد التحالف السـلطوي-الديني. وبـدل أن تحمـي الأجهـزة الأمنيـة التعدديـة، أصبحـت جزءاً مـن آلة قمعها. بهـذا المعنى، تحولـت الدولـة اليمنيـة إلى مـا يمكـن تسـميته بــ "الدولـة الأمنيـة الهجينـة": واجهتهـا جمهوريـة تعددية، لكنهـا في العمـق شـبكة مصالـح سـلطوية-قبلية-دينية مرتبطـة بعلاقـات إقليميـة ودولية.

لقـد كان أثـر هـذا التحـول بالـغ الخطـورة عـلى مسـتقبل الجمهوريـة؛ فمـن خـلال الأجهـزة الأمنيـة والعسـكرية، جـرى تمريـر سياسـة الاغتيـالات بوصفهـا جـزءاً من "حمايـة العقيـدة" و"الدفاع عـن الوحدة"، بينـما هـي في حقيقتهـا حمايـة لسـلطة فرديـة ومصالـح ضيقة، وبذلـك، أسـهمت الأجهزة في اغتيـال اليمن الجديـد كـما أسـهم القتلـة في اغتيال الأفـراد، ليُدفن حلم بناء دولـة ديمقراطية حديثة تحت ركام الاسـتبداد المسلّح.

المحور الخامس: النتائج

في ضوء تتبع مسار الأحداث وتحليل السياقات السياسية والاجتماعية والدينية والأمنية التي أحاطت بمرحلة الاغتيالات السياسية في اليمن بين عامي 1990م و1994م، تبيّن أن هذه الظاهرة لم تكن مجرد سلسلة من الجرائم الفردية أو ردود أفعال عفوية ناتجة عن صراع حزبي، بل كانت أداة استراتيجية ضمن مشروع سياسي متكامل هدف إلى إعادة إنتاج منظومة الاستبداد في ثوب جديد، وإجهاض المشروع الوطني الذي بشّرت به الوحدة اليمنية.

ومن خلال الربط بين المعطيات التاريخية والوقائع الميدانية والخطاب الديني التكفيري والتواطؤ المؤسسي، أمكن استخلاص مجموعة من النتائج:

- لقد مثّلت الاغتيالات أداة رئيسية لإدارة الصراع السياسي، إذ تحوّلت من فعلٍ استثنائي إلى سياسة ممنهجة لإعادة هندسة موازين القوى داخل الدولة الوليدة. فالرئيس "علي عبدالله صالح"، عبر شبكة من التحالفات القبلية والدينية والعسكرية، استخدم العنف السياسي كوسيلة لإضعاف خصومه، وعلى رأسهم الحزب الاشتراكي اليمني، الذي كان -حينها- شريك الوحدة وحامل مشروع الدولة المؤسسية الحديثة. لقد غدت الاغتيالات وسيلة لتفكيك البنية التنظيمية للحزب الاشتراكي، وشلّ نخبه الفكرية والسياسية في الريف والمدينة، كما تم توظيفها لبث الرعب في صفوف القوى السياسية والمجتمعية الأخرى التي كانت ترى في التعددية السياسية طريقاً لبناء الدولة، وبهذا المعنى، لم تكن تلك الاغتيالات خروجاً على السلطة، بل أداة من أدواتها لتصفية الشركاء وإعادة توزيع النفوذ.
- ومن خلال هذه السياسة تبلور ما يمكن تسميته بـ التحالف السلطوي-التكفيري، وهو التحالف الذي جمع بين الرئيس "علي عبدالله صالح" و"حزب التجمع اليمني للإصلاح" و"الجماعات الإرهابية العائدة من أفغانستان". هذا التحالف قام على معادلة نفعية واضحة: السلطة بحاجة إلى الغطاء الديني والشعبي الذي يوفّره الإسلام السياسي الإخواني، والإسلاميون بحاجة إلى حماية الدولة ومواردها لتعزيز نفوذهم الاجتماعي والسياسي. وهكذا نشأ نموذج لتقاسم النفوذ قائم على التكفير والاغتيال كوسيلتين شرعيتين لإدارة التعددية السياسية الوليدة. وقد شكّل هذا التحالف المنصة الأيديولوجية التي ربطت بين الإخوانية والسلفية الوهابية والسلطة العسكرية، فأُفرغت التجربة الديمقراطية من مضمونها، وتحولت التعددية إلى واجهة شكلية تخفي وراءها مشروع الاحتكار.
- وقد لعب الخطاب التكفيري دوراً حاسماً في شرعنة العنف وتعبئة المقاتلين، حيث صيغت الفتاوى

في مطلع التسعينيات لتكفير الحزب الاشتراكي وأنصاره، ووصْف الديمقراطية بأنها كفرٌ محدث والدستور بأنه وثيقة "شيوعية علمانية". صدرت هذه الفتاوى عن رموز بارزة مثل "عبدالمجيد الزنداني وعبدالوهاب الديلمي وعبدالله صعتر"، وتحولت إلى أداة لتجنيد "الأفغان العرب" وتهيئة الرأي العام لتقبل الاغتيال والحرب باعتباره "جهاداً في سبيل الله". أنتج هذا الخطاب ثقافة عنفٍ مؤسّسة، جعلت من اغتيال الخصوم فعلاً مقدساً، وساهم في بناء منظومة فكرية تشرعن الحرب باسم "الدفاع عن العقيدة والوحدة ومكافحة العلمانية والشيعة الروافض"، كما في فتوى حرب 1994م التي أفتت بإباحة دماء الجنوبيين ثم حروب صعدة الست وصولاً إلى الخطاب التكفيري المسؤول عن الأعمال الإرهابية في أعوام 2013م 2015م. وبهذا، لم تكن الفتوى الدينية والاغتيالات اللاحقة سوى امتدادٍ أيديولوجي لسياسة الاغتيالات التي سبقتها.

- أما على صعيد الدولة وأجهزتها الأمنية، فقد أثبتت الوقائع أن هذه المؤسسات لم تكن عاجزة أو محايدة، بل كانت فاعلاً رئيساً في إدارة العنف وتمكينه، فقد تواطأت أجهزة الأمن مع الجناة، وسهّلت هروبهم، واحتضنت بعضهم في مؤسساتها العسكرية، بل أُدرج كثير منهم في قوائم الجيش والمؤتمر الشعبي العام بعد حرب 1994م. كان الأمن السياسي والحرس الجمهوري ووزارة الداخلية أدوات بيد الرئيس لتوجيه العنف، إما بالصمت وإما بالتنفيذ. فالدولة، التي يُفترض بها أن تحمي المجتمع من العنف، تحوّلت إلى أداة لإدارته وتوجيهه، لتصبح "دولة أمنية هجينة" واجهتها جمهورية ديمقراطية، وجوهرها تحالف سلطوي رجعي متشابك مع نفوذ خارجي. كما تم استيعاب عدد كبير من "الأفغان العرب" في الأجهزة العسكرية، ما جعل من الإرهاب جزءاً من جهاز الدولة نفسه.
- ولم تقف انعكاسات هذه السياسة عند حدود الدم والاغتيال، بل أنتجت أثراً عميقاً ممتداً على المجتمع والدولة؛ فقد أسهمت الاغتيالات في شلّ الحزب الاشتراكي وإقصاء القوى الوطنية الحديثة، فخلا المجال السياسي من القوى القادرة على ضبط التوازن الوطني، وتكرّست الهيمنة لصالح التحالف الرجعي. ومع اختفاء الصوت المدني، حلّت مكانه ثقافة الولاء الضيق، وتراجعت الهوية الوطنية الجامعة لصالح العصبيات المذهبية والجهوية، وبهذا، تم القضاء على البذرة الأولى لمشروع الدولة الوطنية الحديثة التي كانت الوحدة فرصة تاريخية لبنائها، كما أدت الاغتيالات إلى تفكك الثقة بالمؤسسات السياسية، وانكماش المشاركة الشعبية في الحياة العامة، وعودة المجتمع إلى مرجعياته التقليدية بحثاً عن الحماية في ظل غياب الدولة العادلة.
- على المستوى الإقليمي والدولي، لم تكن سياسة الاغتيالات شأناً داخلياً صرفاً، بل وجدت دعماً

وتغاضياً من أطراف خارجية؛ فقد قدمت السعودية دعماً مالياً ولوجستياً للقوى الدينية والقبلية المناوئة للحزب الاشتراكي، باعتباره الامتداد التاريخي للدولة الجنوبية اليسارية التي دعمت الحركات الثورية في الجزيرة وفي المقابل، غضّت الولايات المتحدة الطرف عن نشاط الجماعات الإرهابية في اليمن، معتبرة أن توظيفها ضد الاشتراكي ينسجم مع إرث الحرب الباردة ويخدم أمن الكيان الصهيوني في مواجهة اليسار اليمني الذي دعم المقاومة الفلسطينية اللبنانية، وطالما أن "الأفغان العرب" يخدمون أجندة إضعاف القوى التقدمية ولا يهددون المصالح الأمريكية مباشرة، هذا الغطاء الخارجي، السعودي-الأمريكي، وفّر للحكومة اليمنية هامشاً واسعاً لممارسة العنف دون مساءلة دولية، ما أسهم في إطالة عمر المشروع السلطوي-الإرهابي.

- إن نتائج هذه الحقبة المظلمة لم تنته بانتهاء الحرب الأهلية عام 1994م، بل شكّلت الأساس لاستمرار إعادة إنتاج الاستبداد في صورة جديدة؛ فقد أُعيد بناء النظام السياسي على أسس أكثر استبدادية وريعية، التقت فيها السلطة مع العصبيات والنخب المشيخية القبلية والدينية التكفيرية، واستُبدلت الشرعية الدستورية بشرعية العنف والولاء الشخصي. كما تكرّست ثقافة الإفلات من العقاب، وأصبحت الاغتيالات وسيلة طبيعية لتصفية الخصوم حتى في العقود اللاحقة. واللافت أن الإرهابيين الذين برزوا في العقدين التاليين (2012-2015م) وشاركوا قبل ذلك في عمليات تفجير البنية التحتية واختطاف السياح، هم في أغلبهم الجيل الثاني من إرهابيي المرحلة الانتقالية نفسها، أي من الذين تربوا في بيئة الاغتيالات الأولى وتمت رعايتهم في مؤسسات الدولة بعد الحرب.

وعليه، تُظهر الدراسة أن سياسة الاغتيالات لم تكن مجرد فصلٍ عابر من تاريخ اليمن السياسي، بل لحظة تأسيسية لمسار طويل من الأزمات العميقة في بنية مؤسسات الدولة والمجتمع، التي ما تزال تبعاتها ماثلة حتى اليوم؛ فقد ولّدت هذه السياسة نظاماً مغلقاً على ذاته، يقوم على تزاوج السلطة مع العنف، ويستمد شرعيته من الخوف لا من الدستور. ومن دون كشف حقيقة تلك الاغتيالات ومحاسبة المتورطين فيها وإعادة الاعتبار لضحاياها، ستظل الدولة الوطنية مشروعاً مؤجلاً، والوحدة اليمنية حلماً ناقصاً تُطارده أشباح "سنوات الدم".

الخاتمـــــة

تكشف هذه الدراسة أن سياسة الاغتيالات خلال المرحلة الانتقالية بعد الوحدة اليمنية (1990م-1994م) لم تكن حوادث معزولة، بل نهجاً سياسياً راسخاً اعتمدته السلطة وحلفاؤها لتقويض المشروع الديمقراطي وإجهاض الدولة الوطنية الناشئة. وقد تحولت الاغتيالات إلى وسيلة لإعادة إنتاج الاستبداد، ودمجت الدولة داخل شبكة عنفٍ منظمٍ جعلت أجهزتها الأمنية والعسكرية جزءاً من أدوات القمع لا من حماة الوطن.

ولم تكن هذه السياسة بعيدة عن الخارج؛ إذ وفّرت السعودية والولايات المتحدة غطاءً مادياً وسياسياً مكّن التحالف السلطوي-التكفيري من الاستمرار، ما أفرز دولةً هجينة تستمد شرعيتها من العنف والولاء لا من الدستور والقانون، وقد خلف هذا النهج أزمةً بنيوية طويلة الأمد تمثلت في انهيار الثقة بالمؤسسات، وصعود العصبيات، وتآكل الهوية الوطنية، وصولاً إلى دوامة الحروب التي ما تزال مستمرة.

إن تجاوز هذا الإرث لا يكون إلا عبر كشف الحقيقة ومحاسبة الجناة، وإقامة عدالة انتقالية شاملة تعيد الاعتبار للضحايا وتفكك بنية التحالف السلطوي-الإرهابي، بما يؤسس لدولة حديثة عادلة تقوم على المواطنة المتساوية والسيادة الوطنية؛ فبقدر ما كانت الاغتيالات عنوان انهيارٍ أخلاقي وسياسي، يمكن أن تكون أيضاً نقطة انطلاقٍ لبناء جمهورية جديدة للعدالة والوحدة الوطنية.

المصادر والمراجـــع:

- مقابلة مع رئيس اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني يحيى منصور ابو إصبع في العاصمة صنعاء أكتوبر 2025م
- الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر]مذكرات[،(صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر،ط1، 2007)
- الصحوة نت، "عبدالمجيد الزنداني.. مسيرة عظيمة لرجل السياسة والدين". (22 أبريل 2024) متوفر على الرابط: https://alsahwa-yemen.net/p-75032
- صحيفة المستقبل، العدد (88) تاريخ 22 مارس 1992م.
- بعد عام على حرب اليمن علماء ومفكرون إسلاميون يردون على فتوى الديلمي، صحيفة الوثيقة المصرية، تاريخ 15 أغسطس 1995م .
- د. عادل الشرجبي "بناء الدولة الرعوية في اليمن"،(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) 2013م
- "الإرهاب واستراتيجية البقاء في السلطة "،(صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط 2، 2016م)
- التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2010م، "،(صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط 2، 2016م)
- يحيى الشامي: لليسار اليمني تاريخ من الصراع مع السعودية والوهابية. حاوره فايز الأشول، 27 شباط/فبراير 2017م، العربي، متوفر على الرابط: https:www.al-arabi.com
- يمنات، " طارق الفضلي: الاشتراكيون ذبحوا وقتلوا وما لهم إلا السكين"، (14 أكتوبر 2014م)
- "عناصر ارهابية من تنظيم الجهاد موالية للفضلي شاركت في تأجيج الاحداث الدامية المؤسفة التي فجرها لواء العمالقة في محافظة ابين ". صحيفة الثوري : العدد 1331 تاريخ 17 يناير 1994م
- تقرير الحكومة اليمنية المقدم إلى مجلس النواب "حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن"، (صنعاء: صحيفة الثورة، ديسمبر 2002)
- أين تقف المؤسسات والأجهزة الأمنية من عملية الاغتيال السياسي، صحيفة المستقبل: العدد 80 تاريخ 2 فبراير 1992م
- تصريح رئيس الحكومة العطاس : "الارهابيون يحتمون لدى مراكز القوى" الثوري : العدد 1317 تاريخ 21 اكتوبر 1993م

- صحيفة المستقبل : العدد 82 تاريخ 16 فبراير 1992م
- "هروب 6 من سجن المنصورة بمعية أحد الجنود" الثوري: العدد 1304 تاريخ 12 يوليو 1993م
- الثوري العدد 1343 تاريخ 6 اكتوبر 1994م "الافراج عن المتورطين في هدم أضرحة الهاشمي والعيدروس في عدن"
- مأرب برس، طارق الفضلي :الرئيس السابق اتصل بي وقال أنا أؤيدك وقال أنت أسد بن أسد"،(الأربعاء 07 نوفمبر-تشرين الثاني 2012) متوفر على الرابط:https://marebpress.net/articles.php?id=17930

المرفقـــات

(أ) بعض من صور الشهداء :

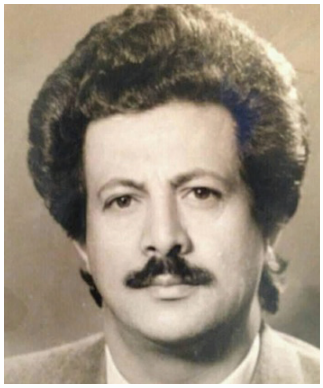

حســن الحــريبي

عامر زيد (ابو صريمة)

ناشر مشلي القاسمي

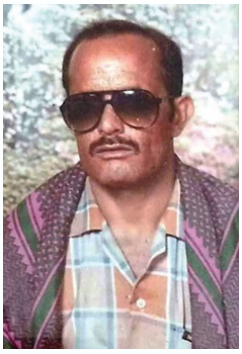

علي علي جميل

حمود الحطباني

نعمان قاسم حسن

محمد أحمد الحوثي

مصلح صالح الشهواني

هيثم علي محسن

لينا مصطفى عبد الخالق

المرفقـــات

(ب) بعض من عناوين الصحف الصادرة في تلك الفترة:

الأول من مايو طوفان لحراس الوحدة والديمقراطية

الثوري

تأسست في ١٨ اكتوبر ١٩٦٧م

لسان حال اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني

لمصلحة من يُغتال أمن الوطن ؟

محاولة اغتيال غادرة تستهدف حياة وزير العدل

موقفنا

حزبنا يملك إمكانية التعامل المناسب مع حملة الاغتيالات

هناك قوى اجتماعية أفزعتها الديمقراطية

خمسة آلاف جندي ومشروع قانون !

المنطقة الحرة بعد 3 سنوات !

مسؤول حكومي يقاسم مقرًا للحزب الاشتراكي

إعادة فتح مكتب الثوري في عدن

نساء عدن ينددن بقانون الأحوال الشخصية

لن يرعبنا إرهابكم أيها الجبناء

الشرارة
ALSHARARAH

في حضرموت: لابد من استئناف الأمن — ص ٥
في المهرة: ميناء نفطون يتوقع — ص ٣
في مقبرة يعقوب: "بكار" يواري التراب — ص ٦

في بيان منظمة الحزب:
على السلطات المحلية تحمل مسئوليتها لحل الاشكالات القائمة

في جريمة شنعاء:
إغتيال أحد كوادر الحزب الإشتراكي بحضرموت

في اجتماع قيادة الأمن بحضرموت (اجتماعها السنوي):
ترتفع معدلات الجريمة وحوادث المرور في حضرموت

تأبين الشرارة
الأخسئت أحلامكم أيها الجبناء

محبولوز يستولون على مليون وستمائة ألف درهم

عمال الطرق والجسور يضربون

المستقبل

وحدة - ديمقراطية - تعددية

منبر | ساحة رأي لكل الوطنيين | ٤ ريالات ١٥ فلساً

العدد ٦ ربيع الأول ١٤١٢هـ - الموافق ١٥ سبتمبر ١٩٩١م - السنة ثانية - العدد (٦٠)

مظاهرة سياسية كبرى عمت المحافظات ..

اليمن تشيّع الشهيد الحريبي

موقف المستقبل

الإغتيال السياسي وأهدافه !

تعرض الأخ عمر الجاوي الأمين العام للتجمع الوحدوي لمحاولة اغتيال غادرة ولم ينجح المغتالون باختطاف حياة عمر الجاوي، ولكنهم نجحوا في اختراع رفيقه وسكرتير منظمة حزبه في أمانة العاصمة الشهيد الغرير حسن الحريبي.. جرى ذلك ظهر يوم الثلاثاء الماضي عندما كان الأخ عمر الجاوي يستقل سيارة الشهيد وهو في طريقه الى المكان الذي اعتاد أن يخزن فيه.. فمضى الشهيد الى عالم الخلود واصيب مجلة بجروح مالغة بينما امتدت يد الغدرة الغبية وحمت حياة الأخ عمر من غدر الاغتيال.. الغادرون استخدموا سدفية امريكية الصنع من نوع «أف. ان» وهربوا بسيارة «جيلوكس» من نوع «تويوتا» ذات الغمارتين وقيل على السنة البعض ان القتلة اخفوا وجوههم متلثمين بينما لم تكن سيارة الجريمة تحمل رقماً وبذلك اراد منظمو الجريمة ان يخفوا آثار جريمتهم..

وبالرغم من ان مجلس النواب ومجلس الوزراء أعطيا اهتماما كبيرا للمسألة واقرا البحث والتحقيق والمتابعة للكشف عن القتلة، واتخاذ اجراءات أخرى.. الا ان القتلة لم يكشف عنهم والاجراءات الرسمية التي اعلنها التلفزيون مساء يوم الأربعاء الماضي لم يلمس المواطن صداها لأنه لم يشاهد رجال المرور ولا رجال الشرطة العسكرية وهم ينفذون التعليمات

شهد العاصمة صنعاء يوم الجمعة الماضي في تظاهرة سياسية كبرى مثل تشييع حسن الحريبي شهيد الديمقراطية الأول الذي لقي حتفه اثر اعتداء عليه وزملائه بالرصاص غدر كان الهدف منها اغتيال السياسي لزعزعة الأمن والاستقرار في بلادنا فهبا اصبب الأستاذ عبدالرحمن نعمان أمين عام حزب الاحرار الدستوري الذي تلى البيان المشترك الذي اصدرته الاحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية والاجتماعية كما

اليمني والمؤتمر الشعبي العام قد اعربت عن بالغ اسفها وحزنها للحادث الأليم الذي اودى بحياة المهندس الشهيد ووصفته بانه فعل

واطلق الجماهير في مسيرات حاشدة ومنددة

المستقبل

١١ فبراير ١٩٩٢م - السنة الثانية - العدد (٦٧)

بيان هام صادر عن منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في العاصمة صنعاء

قال الله تعالى: «انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم» صدق الله العظيم (٣٣ المائدة)

وقال تعالى: «وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص» صدق الله العظيم (٤٥ - المائدة)

وقال صلى الله عليه وسلم: «لعن الله من أوى محدثاً - حديث شريف -

وقال: «القتلة ملعنة لعن الله من ايقظها» - حديث شريف -

ايها الشعب اليمني العظيم

ايها الوطنيون الاحرار

ايها الأمهات اليمنيات الفاضلات

ايتها الشابات اليمنيات الظاهرات

يا رجال الدين واصحاب الفضيلة العلماء

يا رجال القانون والقائمين على المؤسسات الدستورية

يا رجال الأمن وحماة النظام

ببالغ الحزن والأسى تلقى اعضاء حزبنا الاشتراكي اليمني النبأ الفاجع والأليم بمقتل القائد الظاهرة - لينا - ابنة رجل القانون البار

اعلنوا مذهب المطراقي - تشكيل منظور في صنعاء بالعاصمة في بر الأمان!!

وقد صمت توقعاتنا بعد الاحداث المؤسفة التي حدثت في حي عصر الشهيد (عفاش) الذي ارتبط وسيتبع

والشخصية الحزبية والحكومية القيادية الرفيق د. مصطفى عبد الخالق.

وفي الوقت الذي تنعي فيه منظمة حزبنا الاشتراكي في العاصمة صنعاء وفاة هذه الشابة ونعزي ترفيق مصطفى وأسرته بهذا المصاب الأليم نتوقف على ضرورة ملاحقة الجناة والتحقيق معهم على ارتكاب هذه الجريمة البشعة التي هزت ضمير ووجدان مجتمعنا اليمني - كجريمة اختطاف، واحتجاز، وتشرد، وقتل، منافية للشريعة الاسلامية السمحاء والدستور والقوانين المرعية والأعراف والتقاليد التي يراعاها شعبنا.

ان منظمة الحزب في امانة العاصمة صنعاء إذ تدرك المغزى السياسي الذي هدفت اليه الجريمة وبعدها الابتزازي لرفيقنا، ولذلك أسلوب تتبعه عناصر الارهاب السياسي - المعادين للنظام والقانون، فانها تحذر من مغبة الانخطاط والتشنج الذي تجر اليه تلك العناصر في تعاونها على المحرمات، ضمن نهج تتكامل تفاصيله في اشاعة مناخات الارهاب، واقامة المعسكرات وتوزيع الاسلحة وتنظيم عمليات الاغتيال في اكثر من محافظة، ومنطقة، وقرية.

وعلى ذلك، فلم يعد خافياً على احد ان حزبنا الاشتراكي اليمني غدوة داعية، ومشرشة بنهج الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، ومدافعة عن الدستور، وعن دولة النظام والقانون قد اصبح هدفا لاعمال الارهاب والتصفية والاغتيال. وفي اكثر من بعد ومستوى، والى مرحلة غدت عناصر الاجرام تستخدم فيها اكثر الاساليب بشاعة وانحطاطا، لأن الهدف النهائي من هذه الحملة التي تواجه الحزب من قبل اعداء الدستور، لا يقتصر على اشاعة مناخات الارهاب والذعر في المجتمع فحسب، بل ويفضي الى وأد الديمقراطية وتفكيك الوحدة الوطنية، وتدمير مشروعنا الوحدوي الحضاري.

اننا إذ نطرح هذه القضايا امام كل الجهات المسؤولة، وامام المنظمات الجماهيرية والأبداعية والانسانية والأحزاب السياسية، وكل القوى على اختلافها، وامام علماء الدين ورجال القانون، وكل ابناء شعبنا اليمني العظيم.. ونعلم بان جميعهم يتابعون بقلق وتحفز وخوف من المجهول الذي يسعى اليه ويصنعه عبد المجيد الزنداني، بتشجين حملة افتتاح المعسكرات، وافتتاح الدورات العسكرية بصورة منافسة للدستور وللنظام والقانون، وهو نفس الشخص الذي كان بيته مسرح جريمة قتل الفتاة لينا مصطفى عبد الخالق، وكان مسدس ابنته هو اداة القتل.

وعليه، فأننا نطالب الجميع، وبالذات جهات حماية الشرعية التي ننتظمها بحزم على تقصيرها في تفتيش مسرح الجريمة (الجيوب التي تنقلت فيها الضحية) ومن بينها بيت عبد الرحمن العماد، نطالب هذه الجهات ان تنهض بمسؤوليتها القانونية كيما تكشف عن الجريمة، وادواتها، واسبابها، كما نطالب كل المنظمات الجماهيرية والاحزاب، والشخصيات الوطنية، وكافة قطاعات الشعب القيام بمسيرة احتجاج على الارهاب والعنف والجريمة، لانقاذ البلاد من كارثة يهيأ لها ان تحرق الاخضر واليابس.

واذا كان حزبنا يلتزم، حتى هذه اللحظة، جانب العقل ويحاكم الاحداث، من زاوية الحفاظ على وحدة الوطن، على قاعدة حماية دولة النظام والقانون، فانه لن يقر مكتوف اليدين، وسيره يد من يمد على نهج الارهاب.. في سبيل حماية المجتمع، والحفاظ على وحدته من التمزق والانهيار، ولا تعوزه قطعاً على مواجهة المخططات الرامية الى ضرب القوى الحية في مجتمعنا اليمني، واعادة عجلة التاريخ الى الوراء.

وتأكيدا على ما سبق، نطالب ويبلا هوادة، بالاسراع في استكمال نتائج التحقيق والتحفظ على كافة عناصر الاتهام، وتقديمهم للمحاكمة والاعلان فوراً عن حصر كافة المعسكرات المشبوهة وعن الأسلحة، والتلويح بالقوة.

«وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون» صدق الله العظيم

منظمة الحزب الاشتراكي اليمني صنعاء - العاصمة ٥-٢-١٩٩٢م

قبل أن يتوه الشعب في «ميثاق الشرف» قولوا لنا:
١ - هل احترمتم وعملتم على تنفيذ بنود اتفاقية الوحدة؟؟
٢ - هل خدمتم

شراكية تتمة

أين تقف المؤسسات والأجهزة الأمنية من عمليات الإغتيال السياسي؟

عبد الغفور البراق — وزير الداخلية والأمن

أسئلة موجهة الى وزير الداخلية والأمن

المستقبل

وحدة - ديمقراطية - تحديث

١٦ صفحة ساحة رأي لكل الوطنيين ٤ ريالات ١٥٠ فلساً

الاحد ١٣ شعبان ١٤١٢هـ - الموافق ١٦ فبراير ١٩٩٢م - السنة الثانية - العدد (٨٢)

أهداف ومبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة :

- التحرر من الاستبداد والاستعمار وتحطيم بقاياه كافة
- إقامة عدل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة والمكاسب
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً
- إنشاء مجتمع ديمقراطي في إطار دولة مسلمة
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على اقرار السلام العالمي وتدعيم التعايش السلمي بين الأمم

لقطع دابر الارهاب واخلاء المدن من المعسكرات

في بيان منظمة الاشتراكي بصنعاء

دعوة الى تحسين مستوى المعيشة وتطهير العاصمة من الاسلحة

دعت منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بالعاصمة صنعاء الى العمل والنضال المشترك داخل هيئات الدولة ومؤسسات الدولة والجهاة وخارجها من أجل تحقيق تحسين معيشة المواطنين المحبطة في الحد من الغلاء وتحسين مستوى ذوي الدخل المحدود ودفع مرتبات صغار الموظفين والجنود وتطوير مؤسسات القطاع العام والمختلط لإبهاء...

كما دعت في بيان اصدرته يوم الاربعاء الماضي حول المهام العاجلة التي يجب على الدولة تحقيقها بالتعاون مع جماهير الشعب والمنظمات السياسية والشعبية الى تنظيم عملية التعامل مع المسلحين والمجرمين وانهاء ظاهرة التخطيط الشامل لأقامة المشاريع الانتاجية والحفاظ على المال العام وأحالة جميع المعايشين والمرتشين في القطاع والاهالي العناصر الغريبة محلها..

كما دعا البيان باخلاء المدن الرئيسية وبالذات صنعاء من المسلحين ومظاهر التسلح وتطهير العاصمة من الاسلحة المكدسة في بيوت البعض وادعاة ترتيب اوضاع الجيش والامن والعمل على قطع دابر الارهاب وتعقب الارهابيين واذلال العقاب الصارم في من يخل بالأمن العام او يرهب المواطنين والقضاء على الارهاب السياسي والفكري.

كما دعى البيان في الفقرة الخامسة في الحين... وانهاء ظاهرة الدويلات داخل الدولة ودل لضباط الأرض والحدود والمصانع في عموم البلاد ومنع العمال داخل حقولها الاجتماعية والسياسية والاسراع في ادراج قانون التجنيد الى حيز الوجود وتوحيد وتطوير قطاع التعليمية

نص البيان ص ٣

عملية اغتيال في حضرموت ضد عضو قيادي في الحزب الاشتراكي

في اول حادث قتل سياسي يستهدف شخصية قيادية بارزة من اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة حضرموت ضمن سلسلة الاحداث الاجرامية التي تستهدف عناصر عملية هدفها زعزعة الاستقرار والأمن في البلاد - والنيل من وحدة الوطن والشعب اليمني.

ان جريمة اغتيال شهيدنا البطل رمضان حمادي تعد أول جريمة تكراء خطط لها بدقة لتستهدف حياة عضو الثاني.

ويأتي هذا الحادث الأليم الذي هز محافظة حضرموت ضمن سلسلة الاحداث الاجرامية التي تستهدف عناصر عملية هدفها زعزعة الاستقرار والأمن في البلاد - والنيل من وحدة الوطن والشعب اليمني.

ان جريمة اغتيال شهيدنا البطل رمضان حمادي تعد أول جريمة تكراء خطط لها بدقة لتستهدف حياة عضو

التفاصيل ص ٢

الاحتفال بالذكرى ال ٢٤ لملحمة السبعين

الاسعار نار!

شهر شعبان من كل عام هو الشهر المفضل لغلاة التجار في رفع الاسعار بالكيفية التي يريدونها رفع اسعار كل شيء وبصورة لا يقبلها عقل ولا يقرها منطق ولو ترك المنتظرون لآلية السوق بحجج السوق كله لتبرير الغلاء، فالاسعار الجديدة تقصم ظهر غالبية الاسر في المجتمع وتعكر مزاج كل فرد فيها وهم يعدون العدة عن ايمان لاستقبال اطيب اشهر السنة الا وهو شهر رمضان الكريم.

السؤال الذي مل الناس تكراره نجد انفسنا مجبرين وملزمين اشهاره لعل وعسى اين الرقابة التي وعدنا بها ولم نر لها أثر نتشكر.. وبرمضه رمضان كريم.

هل مكلة الجناء السياسيين وتحريم اية متابعة سياسية للمواطنين

نص الاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخرا بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني على حل مشكلة السجناء السياسيين وتكليف اللجنة المشكلة من مجلس الرئاسة بمتابعة ذلك وتقديم تقريرها الى اللجنة الرباعية.

وهذه هي المرة الاولى التي يتم فيها التطرق لقضية السجناء السياسيين منذ قيام دولة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وتصريحات التي صدرت التي كانت عدم وجود اي سجناء سياسيين، ويذكر بها الحمد لله التصريحات التي صدرت خلال الزيارة التي قام بها امين عام منظمة العفو الدولية لصنعاء خلال العام الماضي ١٩٩١م.

كما نص الاتفاق على تحديد وظيفة الامن السياسي في مكافحة الاستخبارات الاجنبية والتجسس على الوطن وتحريم اي نشاط يوجه ضد المواطنين.

علقت / والتعمير تتابع تنفيذ مطالبها / الهيئة النقابية في الانشاء

للمرة الثانية: / اعتداء مسلح على مقر الجبهة الديمقراطية المتحدة

اعتداء على محافظ الجوف

علمت (المستقبل) ان ثلاثة اشخاص مجهولين قذفوا منزل الاخ محمد عبد الله كده محافظ الجوف باربعة بوازيك (اربي جي) فجر يوم السبت قبل الماضي وقد تفجرت البوازيك على بعد خطوات من المنزل الذي لم يصب باضرار.

وفي الوقت نفسه والساعة حدثت تفجيرات اخرى في كل من المجمع الحكومي بمديرية خب حيث اصيب المبنى باضرار خفيفة ولم يصب احد باذى كما حدث تفجير في مركز للجيش بمنطقة برقش..

واوضحت مصادر في الجوف لـ (المستقبل) ان التفجيرات استهدفت زعزعة الامن والاستقرار في المحافظة.

مقتل لينا أكثر الأساليب الاجرامية دناءة وانحطاطا.. لماذا لا تحقق النيابة مع الزنداني والعماد ؟ (أقرأ بيان منظمة الحزب في العاصمة ص ٥)

الراهدة بين طنفسة حنش وتمييع القضية

ص ٤

مكاتب الترابي للاستثمار في اليمن

ذكر تقرير لجنة حصر ممتلكات الاحزاب وهي لجنة كونتها حكومة البيض بعد انقلابها في عام ١٩٨٩م وعلى لسان رئيس اللجنة العميد ماجي احمد الغفاني انه تم الكشف عن عدة مكاتب تابعة للترابي تعمل في مجال الاستثمارات وتوجد هذه المكاتب كما نشرتها مجلة (روز اليوسف) في بريطانيا والولايات المتحدة وبمصر دول الخليج واليمن بالاضافة الى ٢٥ دولة اخرى.

مكتب الشامي للتجارة والخدمات

يقدم خدماته للتجار خصوصا وغيرهم - المواصفات الخارجية - عروض الاسعار - الترجمة - الطباعة - النسخ - الاتصالات الدولية المباشرة - تذاكر السفر الجوي - خدمات التأشيرة والفيزا وكل الخدمات المطلوبة

صنعاء - شارع الجامعة العربية - أمام وزارة التموين والتجارة

تلفون: ٢٣١٣٥٥ - تلكس: ٢٨٩٠ - ص ب ١٢٠١٦

الشركة الوطنية لصناعة البطاريات المحدودة

كندا مري - مطعم

تلفون ٣٢١٠٢٤ تلكس ٣٢٦ ٢٤ فاكس ٠٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مخطط خطير يهدد الوحدة !!

بسم الله الرحمن الرحيم
وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
صدق الله العظيم

الحق
AL _ HAQ

يومية - سياسية - جامعة تصدر اسبوعية مؤقتا

صاحبها ورئيس تحريرها المسؤول
عبداللطيف كتبي عمر

٢ ريال

١٠ صفحات

٢٥٪ زيادة اجور الموظفين

تجري دراسة في شتى توجهات ومقترحات لزيادة نسبية الاجور للعاملين في الجهاز الحكومي بنسبة ٢٥ ٪ من الرواتب الأساسي وذلك بهدف تخفيف المعاناة من مرتفعي الغرة وخاصة اصحاب الاجور الدنيا وفي مواجهة حالة الارتفاع الكبيرة التي شهدتها الاسعار .
تكرت ذلك الزميلة (٢٦ سبتمبر) في عددها الصادر الخميس الماضي .

«الحياة» تحاور رئيس الرابطة ((رأي)) إقرأ ص ٢

الاحد ١٠ - ١٧ نوفمبر ١٩٩١ م الموافق ٣ - ١٠ جمادى الأولى ١٤١٢ هـ (العدد السابع والاربعون)

رئيس مجلس الرئاسة : الانتخابات قادمة .. والاحزاب مدعوة لمناقشة قانون الانتخابات

اكد الأخ الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة بان الانتخابات النيابية قادمة وان هناك قانون للانتخابات العامة تحدد الحكومة ... وستطرحه على مجلس النواب اقراره والشروع في فتح سجلات الناخبين خلال الاشهر القادمة .. وتقريباً اذا لم تنجز الانتخابات خلال الفترة القادمة فسيكون ذلك مع نهاية الفترة الانتقالية . وربما تحصل مناقشات طويلة حول قانون الانتخابات ولكن آخر موعد للانتخابات سيكون ان شاء الله مع نهاية الفترة الانتقالية ان لم يكن قبل ذلك .

وقال الأخ الرئيس في مقابلة معه للقسم العالمي بهيئة الاذاعة البريطانية يوم الاربعاء الماضي .. قال : «ليس عندي اي مانع من ان تناقش المعارضة القانون سواء من خارج مجلس النواب او من داخله . وهناك عدد من نواب المعارضة موجودون في المجلس ومن حقهم ان يناقشوه خارج اطار المجلس وربما قد تدعو الاحزاب والتنظيمات السياسية لمناقشة القانون قبل دخوله مجلس النواب» .

وأوضح الأخ الرئيس بان الازمة الاقتصادية التي تعاني منها اليمن كانت قائمة من قبل أزمة الخليج وقال : وان ازمة الخليج قد ضاعفت من حدة المشاكل الاقتصادية نتيجة عودة أكثر من مليون مغترب، مما تسبب في مشاكل اقتصادية كبيرة .

ونفى الأخ الرئيس مايتردد حول اجراء تعديلات في الحكومة .

واكد مجدداً استعداد اليمن لبحث مشكلة الحدود مع المملكة العربية السعودية في ظل علاقات طبيعية .

وقال : «ليس لنا اي تحفظ حول هذا»

الباقية ص ٥

كلمة الحق

«سيناريو» قديم / جديد !!

ما يجري على الساحة اليمنية اليوم، لايمكن أن نسميه أزمة سياسية أو اقتصادية أو دستورية أو أمنية إلى آخر التسميات التي ملفقا طرحها على المسؤولين القابعين بكافة الأساليب، ولم نجامل، ولم نتردد، ولم نهادن .. ولكنهم - أي المسؤولين - يعيشون أزمتهم الدائمة العادة ومشغولين بها إلى وقت قد يصل فيه الخطر وتهددهم .. وحينها ربما يفيقون !!

ما يجري على الساحة (سيناريو) قديم / جديد .. أعدته (مطابخ) لها من الخبرة والكفاءة ما يفوق تصوراتنا !! .. يهدف في المقام الأول إلى تقويض الوحدة الوطنية .. وإلى تمزيق الجبهة الداخلية .. ومن ثم الرهان على وأد الوحدة اليمنية !!

والنتيجة المتوخاة من كل هذا :

- أن تتصارع الفئات الوطنية والاجتماعية في مشاكل طائفية وعرقية وقبلية، تؤدي بها الغلو إلى الاقتتال الأهلي، بحيث يصعب الاحتكام الى لغة التفاهم والحوار .. وهذه فرصة يجدها المخططون لتمرير مشاريعهم التي فشلوا في تحقيقها في السنوات الماضية .

- يعشرة البيت اليمني من داخله وذلك بإثارة النزاعات والمحاكات لزعزعة الأمن والاستقرار الاجتماعي، ولتكريس ولاءات قديمة بدأت في الاضمحلال .

- العودة بالوطن اليمني الى ما قبل ٢٢ مايو ٩٠، وهو العمل على زرع الكيانات التشطيرية، ليعود اليمن مقسماً على نفسه عدة أقسام .

والمؤشرات لتنفيذ هذا المخطط من خلال أيادٍ يمنية وجدت فرصتها في هذه الفوضى الشاملة والعامة، لا تحتاج إلى التحليلات أو الدراسات .

• فيا ترى من يحاول تحميل الوحدة اليمنية كل التبعات بما فيها الفيروس التشطيري، طالباً بكل وقاحة وسفالة (رأس) القيادة بأن يحاسب ويغادر السلطة؟

• ويا ترى من يصعد المشاكل ويعقدها، سواء في المحافظات الجنوبية والشرقية، ويرفض الانصياع لتوجيهات القيادة، ويحرض علناً عليها، والاضراب والتظاهر ضدها ؟

• ومن يا ترى يدفع بالقبائل لاشعال الفتنة فيما بينها لتشرب بعضها بعضاً ؟ .

• ومن يا ترى يجزء الأسلحة الفتاكة بين المواطنين بعد ان يفتعل حوادث القتل والسرقة ؟

• ومن يا ترى يمارس الفساد ويستهتر بالمال العام ويتلاعب بقوت الشعب . مؤشرات تقودنا إلى مديري المخطط .. وهم من القدرة القذرة التي تعودت على توتير الأجواء عندما تشعر باقتراب نهايتها وزوال نفوذها وهيمنتها !!

لقد تحمل الوطن اليمني فوق طاقته .. وتجرع مآسي التشطير .. وآلام الجوع والفقر والأمراض .. بينما من هم في السلطة .. وفي مواقع المسئولية من أصحاب (المدرسة القديمة) يمارسون الفساد بأشكاله المختلفة .. ويمارسون العنف والارهاب دون رادع !

فهل حان الوقت وقبل وقوع الخطر والكارثة أن تضع القيادة يدها على المخطط التآمري .. وتصارح الجماهير بأن الوحدة بحاجة الى (التضحيات) قبل البحث عن تضحيات للأفراد والأشخاص !!

الحق

إتحاد التعاونيات يهدد برفع الأسعار

هدد اتحاد التعاونيات الاستهلاكية برفع دعوى قضائية ضد الحكومة، ورفع اسعار المنتجات الزراعية، اذا لم تدفع حكومة العطاس ماعليها للمزارعين اعضاء الاتحاد .

وكان اتحاد التعاونيات قد عقد مؤتمراً صحفياً في عدن في تمام الساعة العاشرة عشرة من صباح الثلاثاء ٢٩/١٠/١٩٩١م حضره كل من رئيس الاتحاد الاخ حسين عبد الرحمن قدمع والاخوة اعضاء مجلس ادارة الاتحاد محمد بن محمد علي وفائد محمد صالح وعبده محمد الهاروني واحمد سالم عوض واحمد عبدالكريم

الباقية ص ٥

إكتشاف نفطي بكميات تجارية

ذكرت مصادر نفطية في لندن أن شركة «كينديين اريكسي» قامت بعملية مقايضة وقدمت نسبة كبيرة بالثناء من حصتها في عملية التنقيب عن النفط في منطقة السيل بحضرموت، مقابل حصولها على نسبة خمسة عشر بالمائة من أسهم مؤسسة ليكسيد بتنال الامريكية القابضة

وضع ضوابط للعبث بالعملة المحلية

خاص/ الحق

تنوي الحكومة خلال الايام القليلة القادمة وضع ضوابط قانونية للحد من التلاعب بأسعار العملة المحلية .

وعلمت (الحق) أن فريقاً اقتصادياً متخصصاً يعكف الآن لدراسة الخطوات والاجراءات لتقديمها امام السلطات الحكومية .

هدم مبنى في مستشفى لإقامة ثلاثة نافورة

من في المستشفى، فهو الرغبة في استخدام مكانه لاقامة نافوره تجمل مدخل بناية المستشفى الجديده ، التي لم تستخدم لحد الآن منذ اكتمال بنائها قبل حوالي عشر سنوات بسبب أخطاء فنية ، قبل أن يتبين ضعف الاساسات التي رصدت خطأ ، وحدث من جرائها هبوط فيها جعلت المستشفى مهدداً بالانهيار في أي وقت !!

أمام استغراب مغيرة الصحفي هدم المبنى لكونه جديداً وبعالما للاستعمال ، علق أحد مرتجي المستشفى قائلاً في عصبية : «لم لا ؟ أليست حكومتنا حكومة مظاهر فارغة؟ وبعد اسس هذه هي مقلية الحكام ، أليس طبيعياً بالنسبة لشخص أن يكون تجميل مبنى محل لاستشفاء منه أجدى من العلاج نفسه ، فيتصرفون بعقلية دول البترول قبل أن يكون غير البترول ؟

وأضاف قائلاً في مرارة : «لتستغرب من الوزير الذي لم يقدم المسؤولين من تعطيل بناية المستشفى الجديدة للمحاكمة للحصول على تعويض الحكومة مقابل الاموال التي خسرتها بهذا التعطيل وبقابل عدم استفادة الشعب من المبنى .. لتستغرب منه أن يهدم بناية سالمة في المبنى القديم ليقيم نافورة ، فيهدم خسارة ، ونافورة في حاجة إلى كل ريال ينفق منذ ؟

مواجع لخبر جاء للعلاج بالأبر الصينية ، ويظهر عليه أنه مثقف ، سمع طرف الكلام فطق قائلاً : «لقد هدم المبنى

الباقية ص ٥

صحيح ؟

يقال والعهدة على الراوي بأن عدداً من اعضاء (المكتب التنفيذي) لاتحاد النقابات قد قدموا استقالاتهم من المكتب، وفسرت هذا الاستقالات بانها خطوة (محترمة) قبل اجراء الانتخابات النقابية القادمة والتي من المقرر ان تخلال الهيئات النيابية في الاتحاد ومن ضمنها المكتب التنفيذي

ويقال والعهدة على الراوي انه نتيجة للخلافات والتجاذبات التي ارتفعت حدتها في المجلس المركزي للنقابات، بان عدداً من اعضاء المجلس قدموا استقالاتهم ايضاً من المجلس خوفاً من ان تطالهم الانتخابات القادمة وربما تؤدي الى استبدالهم بعناصر اخرى بعيدة عن التدخل الحزبي الواحد !!

هذا ليس صحيحاً !!

نشرنا في العدد ٤٦ الصادر في ٩١/١١/٣م ، خبراً بعنوان : أصحو هذا ٢ مرة في حق .

وتصحيحاً لهذا الخبر فقد وصلتنا وثائق من قائد السلاح المعني بالاتهام تثبت أنها كانت محاولة للقبض ضده .. وقد أثبت براءته من كل مانسب إليه .. وأن الاتاوة والمبلغ لم تكن مسروقة وإنما جرى تحويلها خارج المعسكر وفق أوامر قانونية ومعرفة من قبل المعسكر من ضباط وأفراد .. وأن بعض الجهات حاولت الاساءة إليه وتشويه سمعته باتهامه .

وقد أثبت براءته بالوثائق التي توجد لدى صحيفة «الحق» صورة منها يثبت براءته مما نسب إليه

1 - 15 August 1995

الوسيط

بعد عام على حرب اليمن

علماء ومفكرون إسلاميون يردون على فتوى «الديلمي»

الفتوى مخالفة لتعاليم الإسلام وأدت إلى قتل الأبرياء

د. محمد سيد طنطاوي:
لم يشرع الإسلام القتل وتشريد الأبرياء وتدمير المنشآت

فضيلة الشيخ الغزالي:
هذه الفتوى بعيدة تماما عن الشريعة الإسلامية ولا تستند إلى أي سند ديني..

د. سليم العوا:
الفتوى أفقدت الثقة برجال الدين والمصداقية بأهل الحكم

تحقيق: سيد فتحي الحاج

بعض الأحداث لا تسقط من ذاكرة التاريخ بسهولة، ربما لأنها ساهمت في تحويل مجرى التاريخ، ولأن بعض أبناء هذا الجيل والأجيال القادمة وقود الحرب المدمرة التي جرت في شهر العام الماضي ١٩٩٤، نتيجة النتائج المشؤمة التي خلفتها القوات الشمالية ضد الجنوبيين، عندما حاصرت عدن، وقصفت شوارعها، ومؤسساتها ومصانعها بالدبابات المدمرة وشتى الأسلحة الأخرى التي إلى سقوط عشرات الآلاف من القتلى.

وإذا كانت الحرب بطبيعتها بشعة، فإن الفتوى التي أصدرها الشيخ عبدالوهاب الديلمي، أحد رموز حزب التجمع اليمني للإصلاح أثناء الحرب، ساهمت إلى حد بعيد في إزهاق عدد القتلى، فقد أفتى بجواز قتل المدنيين، النساء والأطفال، وكبار السن بدعوى أن قوات الجنوبية انضمت سياسيا للشمالية من هجمات القوات الشمالية.

هذه الفتوى التي تناقض الشيخ الديلمي نفسها بعد الحرب بشهور قليلة حيث عين وزيرا للعدل، لقد لاقت رفضا واسعا في أوساط علماء المسلمين لأنها أولا تتناقض مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وثانيا - لأنها لعبت دور توظيف الفتاوى الدينية في الصراع السياسي، أو العسكري بين العرب والمسلمين، وثالثا - ساهمت في ارتفاع عدد ضحايا العدوان الشمالي على المدنيين في الجنوب.

وكان طبيعيا إزاء ردود الأفعال الهائلة التي أثارت هذه الفتوى أن يدفي الشيخ الديلمي مخالفة، وما أفتى به، زاعما أن الحزب الاشتراكي الذي بايع في معاداته، وسعى إلى توثيقها بعد الحوادث الدموية، ولأن القاعدة القانونية تقول «البينة على من ادعى» فلنقدمها شريط فيديو مسجل عليه نص الفتوى التي أفتى بها الشيخ الديلمي بحوزته أثناء الحرب، فدعنا إلى عدد من علماء الإسلام والأزهر الشريف لكي يقولوا أنهم قالوا الحق، وهدفنا من ذلك وضع الحقيقة في نصابها الطبيعي، وإثبات ما تأكد بالوقائع من أن حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يزعم أنني مشروع ديني هو في الحقيقة حزب سياسي يسعى للوصول إلى السلطة بأساليب «ميكيافيلية» وبما فاته الغايات.

إن خطورة فتوى الديلمي وأي فتوى أخرى من كونها تناقض ما شرعه الله، وتشرع ما لم يشرعه الإسلام، لأن أمثال هذه الفتاوى تؤدي إلى تمزيق وحدة المسلمين، وتجعل بعضهم يكفر بعضا، وتدفع بالبعض إلى استباحة دماء وأموال وأعراض المسلمين، وهذا ما حدث بالفعل في اليمن، فقد أدت فتوى الديلمي إلى قتل الآلاف من المدنيين العزل، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتشريد مئات الآلاف من الأسر، وإلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد الوطني، وتعميق الجراح بين أبناء الشعب الواحد، وإثارة الأحقاد والضغائن بين أبناء الوطن الواحد، وهذا ما لا يقره أي دين سماوي أو وضعي.

ولأن الفتوى الديلمي لم تكن مجرد رأي شخصي، وإنما تحولت إلى ضرورة لإجماع العلماء الذين يردون على الله ورسوله في كل فتوى يصدرونها.

ضرب المدنيين

وبعد أن اختار فضيلة الدكتور عبد العمور شاهين الأستاذ بجامعة القاهرة على شريط الفيديو الذي يتضمن فتوى الشيخ عبد الوهاب الديلمي قال: إنها فتوى خطيرة، وما كان يمكن أن تصدر من عالم إسلامي إلا إذا دخل الهوى والغرض قلبه، فهي من النوع الذي يخوف إلى مبررات الحرب، واستمرار القتال، وليست من النوع الذي يدعو إلى إيقاف الحرب والقتال، وفي التاريخ الإسلامي مئات النوافذ التي تؤكد على ضرورة منع الأذى عن المدنيين، حتى وإن كانوا في صف الأعداء، فالحروب تقع بين جيوش متأهبة مسلحة، أما المدنيون العزل فليسوا طرفا فيها، ويكفي أن نشير هنا إلى تعليمات الرسول صلى الله عليه وسلم لجنده، وهم في طريقهم إلى فتح العراق، فقد كان يوصيهم بعدم قتل شجرة يستظل الناس بها في الطريق، فما البال بإنسان حرم الله قتله إلا بالحق.

والقضية هنا هي أن العلماء فجأة يفاجأون بفتوى بخطورة وقف القتال، وإعلان أسلوب آخر من مجتهد المحصار العسكري أو الاقتصادي حتى يخرج الجند من بين صفوف المدنيين، فإذا كانت لديهم القدرة على الحرب فحاربوها، وإن لم يكن، فعليهم قبول شروط الصلح صلحا للدماء، وقد حدث ذلك عند فتح مكة، إذ أمر الرسول جنده بعدم الإجهاز على حرمة مواطن

علماء الإسلام المتحفظ لموقف القتال، وتحقيق الصلح بينهما، فإذا طالت القتال ولم تذعن لقرار وقف القتال، وجب قتالها لإجبارها على الصلح والالتزام بقرار، حفاظا على دماء المسلمين بحيث تتوقف الحرب فورا بمجرد تحقيق الهدنة، والانطلاق على مستقبري "أوسلو"، من هنا تأول هذه الفتوى ليست صحيحة وربما ليست متابعا سياسيا منحازا لطرف وهذا مايرفضه الإسلام، فلهم شروط

القتال لأن تكون:
أولا: استنادا إلى نص القرآني، والحديث النبوي، بالتالي مرجعي.

ثانيا: أن تكون موضوعية، محترمة عن الظروف والتغيرات بحيث لا تتعارض مع النص ولا تؤدي إلى ضرر بالأمة الإسلامية.

ثالثا: أن تكون صادرة عمن هو مهيأ لإصدار الفتوى، فلا يجوز لتجار الحاف المتعلمين، أو المتعصبين والمتحازبين

الدين أو من المتعلمي بهم (إذا افترضنا ذلك جدلا) لا يجوز إسلاميا وهذا ما قاله علماء الإسلام في مصر، في إطار هذا الاستطلاع.

رأي مفتي الديار المصرية

يقول فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الديار المصرية: لقد أفتيت برأيي في هذه الفتوى عندما صدرت، وقلت فيها فشعل نار الحرب وتساقم في قتل الأبرياء، مع أن الإسلام يحرم من قتل المسلم تحت أي ظرف من الظروف، ويوجب الدعاة أن يبادروا وأولاة الأمور بضرورة حل المشكلات بالطرق السلمية، وليس عن طريق الحرب التي تستنزف دماء وثروات الأمة، وإذا ما الأمر تجاوز مع الأسف (إن جنحوا للسلم فاجنح لها)، فإن الحل مع بغاة الإسلام مختلف، بمعنى أنه إذا قتال مسلمان، فواجب

نص فتوى د. عبد الوهاب الديلمي

د. عبدالوهاب الديلمي

إذا علم جميعا أن الحزب أو الفئة في الحزب الاشتراكي، هؤلاء الشعر دون أو الجمعية عددهم أو جماعتهم أعدادا بسيطة محدودة، ولو لم يكن لهم من الأنصار والأعوان من يقف إلى جانبهم ما استطاعوا أن يفعلوا ما فعلوه في نار بهم الأسود طوال ٢٥ عاما، وكل العالم يعرفون في داخل التنظيمات الجنوبية وغيرها أنهم أعلنوا الردة والإلحاد، والحقي والفساد والظلم مكل أنواعه، ولو لم يكن لرؤوس القيادة أعوان وأنصار ما استطاعوا أن يفرضوا الإلحاد على أحد ولا أن يؤسموا الأسواق ولا أن يحتلوا القصاء، ولا استباحوا التحرمات، ولكنهم فعلوا ما فعلوه بقوات تسليحهم الجيوش المسلمين، هؤلاء هم الجيش الذي أعطى ولاءه لهذه القيادة فأخذ ينفذ ما تريده ضد القتل وبشرد ويخلق الأعراض ويعتن الفساد ويفعل كل هذه الأفاعيل.

هذا لابد من العيان والإيضاح في حكم

بقتالهم من المسلمين المستضعفين، فإنه يجوز للمسلمين قتال هؤلاء المتحرفين بهم مع أنهم مغلوب على أمرهم وهم مستضعفون من النساء والضعفاء والشيوخ والأطفال، ولكن إذا لم نقتلهم فسيتمكن العدو من اقتحام ديارنا وقتل أكثر منهم من المسلمين وبستسيغ دولة الإسلام وبدهك الأعراض، إذن قتلهم مفسدة أصغر من المفسدة التي تترتب على تغلب العدو علينا، فإذا كان إجماع المسلمين يجيز قتل هؤلاء المستضعفين الذين لا يقاتلون فكيف بمن يقف ويقاتل ويحمل السلاح؟ هذا لو أنا الأمر الثاني.. الذين يقاتلون في صف هؤلاء المرتدين هم بريئون أن تعلو شوكة الكفر وأن تضطلع شوكة الإسلام، وعلى هذا يقول العلماء من كان يطمع في نفسه في علو شوكة الكفر وانخفاض شوكة الإسلام فهو منافق أما إذا أعلن ذلك وأظهره فهو مرتد فيقتل.

(انتهت الفتوى)

المستقبل

وحدة - ديمقراطية - تعددية

الاحد ٢٥ رمضان ١٤١٢هـ - ٢٩ مارس ١٩٩٢ - السنة ٢ - العدد (٨٨)

١٦ صفحة
الثمن:
٤ ريالات / ١٥٠ فلساً

وثيقة أمريكية تثير ملامح النظام العـ

في ختام اجتماعات عدن

الساحة اليمنية تشهد أول إنتخابات عمالية شاملة

أوضح الأخ علي سيف مقبل أمين شئون النقابات وفروع الاتحاد في تصريح خاص لـ«المستقبل» حول اختتام اجتماعات المكتب التنفيذي لاتحاد عمال الجمهورية في عدن يوم الاثنين الماضي.. أن الاجتماعات كانت نموذجية ونوعية افتقرت إليها الحركة النقابية منذ فترة طويلة نسبياً.. أكان ذلك من حيث المسئولية العالية التي تحلى بها الحضور أو من حيث القضايا التي طرحت للنقاش والقرارات التي تمخضت عنها..

واضاف قوله أن الاجتماعات خرجت بموقف موحد ومنسجم تجاه كل المسائل بما فيها اقامة الدورة الانتخابية في القريب العاجل مهنئاً عمال اليمن باقامة أول دوره انتخابيه شامله في كل الساحه اليمنيه..

وقد تم الاتفاق في الاجتماعات على استكمال صياغة مشاريع مختلف الوثائق والدليل الانتخابي والارشاد.. كما تم جدولة القضايا المطلبية التي سيبدأ الحوار بشأنها مع الحكومة وفقاً للاتفاق الأخير بين الطرفين كما تم أيضاً دعوة المجلس المركزي للاتحاد للانعقاد فور الانتهاء من اعداد مشاريع الوثائق.

اغذيه فاسده للطلاب في مارب

علمت «المستقبل» أن مكتب التربية والتعليم بمحافظة مارب قام بتوزيع اغذية مدرسية فاسده وغير صالحة للاستعمال للطلاب في المحافظة.

وقد قام بعض الاباء وأولياء الأمور بايصال الاغذية الفاسده إلى المجمع الحكومي استنكاراً على هذا الاجراء الذي كان من الممكن ان يؤدي الى فقد أرواح الطلاب الابرياء كما ان بعض المدارس أغلقت ابوابها احتجاجاً على ذلك.

في السلام شرعب:

القوى السياسيه تدين اغتيال لطف

ادانت القوى السياسيه في مديرية السلام شرعب اغتيال الاخ المناضل عبدالله محمد لطف عضو لجنة المديريه بمنظمة الحزب الاشتراكي أمام منزله في قرية الوضيحه عزلة الأمجود في الاسبوع قبل الماضي.

وذكرت القوى السياسيه في بيان صدرته مؤخراً أن مسلسل الارهاب السياسي عملا معاديا يستهدف تقويض الديمقراطية ويضعف دولة الوحده طالبة بفضح وادانة مرتكبي هذا العمل الاجرامي وتقديمهم للمحاكمة.

وقد وقع على البيان كل من فرع المؤتمر الشعبي العام والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي واتحاد شباب اليمن.

وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري بالاضافة الى منظمة الحزب الاشتراكي في المديرية.

حوادث انتحار وسط الضباط العائدين

علمت «المستقبل» أن حوادث انتحار متكررة حدثت

علماء اليمن يطالبون بمناصفة صعتر

طالب علماء اليمن مفاضاة عبدالله صعتر عضو مجلس النواب جنائيا بإثارته الفتن المذهبية والطائفية والصراعات العرقية في البلاد.

وكان صعتر أحد قيادات التجمع اليمني للاصلاح الذي شن حملة تكفير وتخوين ضد كل اتباع المذهب الزيدي التي تتتبعها الاطاعات واسعة من ابناء الشعب اليمني ووصف صعتر اتباع المذهب بأنهم كفره وفجرة ويهود بل هم اخطر من اليهود وهم اتباع عبدالله بن سبأ الكذاب.

الجدير بالذكر أن صعتر قد تم طرده في وقت سابق من مسجد الريان بصنعاء وهو المسجد الذي اعتاد أن يلقي فيه خطبة الجمعة منذ منتصف الثمانينات بسبب اثارته الفتنة المذهبية مما اضطره الى الإنتقال الى مسجد صعاء ضاحية السلام حالياً. الواقع خلف قرية صنعاء نعم وبقية المناطق والذي بني على انقاض صفائح البوستاء من عمال النظافة ليكون سوقاً تجارياً بجانب التجمع الذي استثنى اسمه من صعاء بالسلام.

المستقبل

١٥ مايو ١٩٩١م

أصحاب الفضيلة علماء اليمن في بيانهم للناس :

قولوا نعم للدستور بقلوب مطمئنة

نص بيان علماء اليمن

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحابته الراشدين ...

هذا بيان للناس من علماء الاسلام والسلام وإصلاح ذات البين ليعلموا ان بيان مجلس الرئاسة الاسلامي الديني الوطني المذاع والمنشور في الصحافة والذي كان استجابة من القيادة السياسية لطلب العلماء في ايضاح وتفسير مافيه العلماء يعتبرون فيه اجمالا وغموضا من مواد الدستور قد جاء هذا البيان رافعا لاي اشكال او شك معلقيه من التوجه القيادي الاسلامي جامعا بين قوة العقيدة الى قوة الوحدة مانعا من استمرار التشكيك والصراع والنزاع والجدل والتناقض الذي قد يجر الى شقاق وفتنة في الاوساط فحتى الناس فتجمع اليها نفسنا بين حاضر حزين ومستقبل البم في حين انه لم يبق مبرر بعد بيان شافٍ وكافٍ في المطلوب اعلنته لسان اعلى سلطة في الجمهورية اليمنية المتمثلة على الاسلام لاحتمالات وتخوفات من شيء لم يقع .

وقد قطع البيان كل اسبابها واخذت القيادة على نفسها بضمانة بيانها ان اعلام الدين قائمة وأركانه سليمه ودائمة وشريعته هي المهيمنة على كل التشريعات المحكوم كل ما يخالفها بالبطلان في اي زمان كان ...

وهذا ما كنا نبغي وما تأملنا القيادة من اجله ابتغاء تطمين النفوس والقلوب التي كانت تحس بكره من القلق والاضطراب فكان بيان مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية سامقا وملطفا كل ارتياب واسفرت به الحقيقة عن وجهها

واننا اذ نتقدم اولا بخالص الشكر والتقدير للقيادة السياسية على استجابتها باصدار بيانها الذي يرهن عن حسن نواياها وارتاحت اليه النفوس واطمأنت به القلوب نتوجه ثانيا بالنصيحة نصيحة العالم المجرب نصيحة الناصح المشفق نصيحة خالية من الغش سليمة من الريب توريث مصيبتها الحسرة وتعقب الندامة .. نصيحتنا الى اخواننا ابناء الشعب اليمني كافة بدافع من الشعور بخطورة الموقف وجسامة المسئولية .. وما اخذ الله على العلماء من بيان الحق وعدم الكتمان ان يتوجهوا الى مراكز الاستفتاء للقول بكلمة /نعم/ للدستور بيبانه يقلوب مطمئنة على دينهم وإسلامهم مادامو محققين عليه حريصين له من اي انحراف ممارسة خاطئة .. كما هو واجبنا جميعا ماضيا وحاضرا ومستقبلا من قبل الوحدة والدستور ومن بعدهما ويكون علينا ان نتزع به الطامة عند تحقق اي مخالفة مقصودة من القيادة لشريعة الله وان

وانتهى إلا في معروف ..

وهذا ماتضمنه به ومجيب علينا بيانه ارضاءا لله وحده بعيدا عن التجريح والتأليم لاحد فلانريد ان نقول الا ماتعتقده حقا ونتواصى به ..

واعتقادنا ان القول لمن القى الينا السلام ليست مؤمنا مما لا يتفق مع نصوص القرآن الكريم .. والله يقول .

يا ايها الذين امنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولاتقولوا لمن القى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا ..

هكذا هدى القرآن .. فليس من سمات الاسلام التشكيك في كل شيء القولا او رجالا ولا الاخذ باساليب العنف والحماس وانقاذها وراء سوء الظن والحمل على غير الظاهر .. والاسلام في منهجه يختار السلم مهما وجد للسلم مجالا ويختار حسن الظن مهما وجد له محملا

فاين تذهب بكم المذاهب وتتيه بكم الغياهب وتخذعكم الكواذب ان لم تستمعوا الى علمائكم وتستيقظوا ان متقوا بكم علما ان هناك ماهو ادعى الى استنكاره واطلاق السنتنا والفاسنا بالكلام عنه .. وعلم الخطب فيما هو اولى بنا واجدر ان ننهم به ..

وتعالوا نتوجه بانظارنا الى ما اصبحنا عليه ونتولى وجوهنا شطرها حرينا البه من احوال معايشتنا القتنعة التي نعانيها في كل جوانب حياتنا فنتناولها بحثا ومعها نستقصي خفاياها وعلل كنانها علما وادراكا ونضع استنتاجاتنا في موضعة

صورة من البيان

١٩٩١م

عنهم

١- احمد محمد علي القاضي
٢- اسماعيل شرف الدين
٣- صلاح بن محمد الوشلي
٤- صلاح بن احمد قبة
٥- مجد الدين بن محمد المؤيدي
٦- حسن عبدالله الهدار
٧- قاسم احمد شرف الدين
٨- ابراهيم بن علي الشهاري
٩- حسن بن محمد الشامي
١٠- محمد احمد حسن الديلمي
١١- مطهر بن يحيى عامر

وحيث الحاجة اليه ..

اما الاسلام فهو بخير ولاخيار لنا في ديننا ... ولا يصح ولا يجوز الاستفتاء في ثوابت شريعتنا فلا نحط عقولنا والاخطر تحيط بنا وتتسابق بعض دعوة التفريق والتمزيق وعذاب الحريق في غير حق ولا صواب ولا ضرورة وتغفل عن هموم العموم في والهنا الزير ..

وفق الله الجميع واخذ بايدينا الى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل

٢٨ شوال ١٤١١هـ الموافق ١٣ مايو

محافظة صعده تعقد مؤتمرها الجماهيري الاول

على اثر محاولة الأغتيال الفاشلة التي تعرض لها العلامة (بدر الدين الحوثي) أوائل الشهر الحالي في مدينة صعدة، دعا ابناء محافظة صعدة الى عقد مؤتمر جماهيري، وقد عقدوا مؤتمرهم الجماهيري الاول يوم الخميس ١٠-١٢-٩١م، ضم حوالي عشرة آلاف مندوب، وقد أسفر المؤتمر عن العديد من القرارات والتوصيات وتمثلت في:

- ادانة حادث الاعتداء على العلامة (بدر الدين الحوثي) نائب رئيس حزب الحق، وأعتبر المؤتمر الأعتداء على العالم إعتداء على الأسلام، وطالب الدولة القيام بواجبها نحو الأمة والوطن بإقامة أحكام الله في حق المفسدين، وتثبيت الأمن حتى يأمن المواطن على دمه وعرضه وماله.

كما رفض المؤتمرون كل دعوات

التتمة في ص (١٥)

محافظة صعدة

تتمة المنشور في ص (١)

التفرقة سواء منها ما جاء بمسوح الرهبان، أو قرون الشيطان، واعتبروا التفرقة بلاء شاملاً ودائماً وأعظمها ما جاء ممن يعتبرون أنفسهم شخصيات قيادية رموزية، وأوصى المؤتمرون كل ابناء اليمن بالالتفاف وجمع الكلمة، للأضطلاع بواجبهم نحو بلدهم قبل أن يتسع الخرق على الراقع، وتضيع الأمور من ايديهم. وحينها لا ينفع الندم.

كما حيا المؤتمر الابطال الذين قاموا بالقبض على المجرمين الذين حاولوا اغتيال العلامة (الحوثي).

هذا وقد تمخض عن المؤتمر لجنة لمتابعة القضية وأخراجها الى حيز التنفيذ والكشف عمن كان وراء المنفذين لها.

الأول من مايو طوني لحراس الوحدة والديمقراطية

الثوري

تأسست في ١٨ أكتوبر ١٩٦٧م

لسان حال اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني

الخميس ٣٠ أبريل ١٩٩٢م الموافق ٢٣ شوال ١٤١٢هـ

AL - THAWRY - Issue No 1244 Thu 30.4.1992

أهداف ومبادئ الثورة اليمنية

١٦ صفحة

الثمن: ٣٠ ريال

لمصلحة من يُغتال أمن الوطن ؟

موقفنا

محاولة إغتيال غادرة تستهدف حياة وزير العدل

اليوم .. ميناء تخرج في مسيرة جماهيرية

حفل خطابي يُكرّم فيه 77 عاملاً وعاملة

رئيس الوزراء يرعى إحتفال عمال اليمن بـ"الأول من مايو"

في بيان لمنظمة الحزب في محافظة عدن :

حزبنا يملك إمكانية التعامل المناسب مع حملة الإغتيالات

أنيس حسن يحيى :

هناك قوى إجتماعية أفرزتها الديمقراطية

خمسة آلاف جندي ومشروع قانون !

المنطقة الحرة بعد 3 سنوات !

عدن تشهد مسيرة احتجاج حاشدة الأثنين

إعادة فتح مكتب الثوري في عدن

مسؤول حكومي يقاطع مقرّ الحزب الإشتراكي

نساء عدن ينددن بقانون الأحوال الشخصية

لا تقرأ هذا الخبر !!!

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات